كتب إعراب الفاتحة
بين التقليد والتجديد

دراسة منهجية مقارنة

إعداد:
د. عمار أمين الددو
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
بجامعة القصيم

د. عمار أمين الددو

- أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم.
- حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة بغداد، تخصص (نحو وصرف) بأطروحته (المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي، ت ٦٩٤هـ، دراسة وتحقيق).
- حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية ، تخصص(لغة) من الجامعة المستنصرية، في بغداد، بأطروحته (البحث الدلالي في كتب معاني القرآن الكريم)..

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد

فإن من أَجمل ما في تراث أمتنا الثقافي، أن معينه لا ينضب على تقادم الأيام وكرّ الأزمان، بل كلما أوغل الكتاب في القدم كان ذلك أغنى وأقنى، وإنني بسبب حبي لهذا التراث، وكثرة شغفي به، فلا أزال أنقب عن خفاياه، وأكشف أسرار مكنونه، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وغايتي في هذا البحث، إن شاء الله تعالى، أن أدرس مناهج جملة من كتب هذا التراث كانت قد اتخذت من الفاتحة سبيلاً لها لتحقيق غاياتها، وقفت عليها عندما كنت أحقق واحداً منها وهو كتاب (القواعد الحسان في إعراب أم القرآن) لابن النجار الدمشقي، إذ دعت طبيعة تحقيقه البحثَ عما ماثله في منهجه وأسلوبه، فوقفت على جملة منها، وبعد النظر فيها وجدت أنها تشكل ظاهرة منهجية في التأليف النحوي، بل في النحو القرآني، تجمع بين التقليد والتجديد، فرأيت أن تكون موضوع بحثي هذا لكشف كنهها، وإلقاء الضوء عليها، فعمدت لجمع معلومات عما أفرد منها لإعراب سورة الفاتحة فحسب؛ ذلك لأنّ الكتب التي عنيت بالفاتحة في جميع الفنون لا تكاد تحصى، فوقفت في المظان على نحو اثني عشر عنواناً مما أبتغيه ، وبعد دراستها وتمحيصها حسب ما سيأتي في التمهيد، استخرجت منها خمسة كتب لتكون عماد هذا البحث، الذي يرمي لكشف منهج جديد في التأليف النحوي، أو النحو القرآني، إذا جاز التعبير، يربط بين النحو والقرآن ربطاً

وثيقاً، وكانت انبثاقته الأولى عن كتب معاني القرآن، ثم تفرّد في منهجه ليشكل منهجاً مستقلاً في هذا الباب من العلم.

لذا اقتضى مني هذه الدراسة التي انتظمت مادتها في ستة مباحث، يتقدمها مقدمة، وتمهيد، ويعقبها خاتمة، أفردت خمسة من هذه المباحث لدراسة الكتب، كل كتاب منها في مبحث مستقل، مرتبة ترتيباً زمنياً، واشتمل كل مبحث منها على ست فقرات رئيسة، عرّفت في الأولى تعريفاً موجزاً بالمؤلف والكتاب، و بيّنت في الثانية قيمة الكتاب العلمية، وكشفت في الثالثة عن أهم الموضوعات التي عالجها ومنهجه في عرضها، وذكرت في الرابعة أهم مصادره ومنهجه في التعامل معها، وخصصت الخامسة لطبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ومنهجه في توظيفها، وجلّيت في السادسة اهتمامه بالتعليل وإبداء الرأي، واختصرت في السابعة أبرز معالم منهجه.

ثم أفردت المبحث السادس للمقارنة بين هذه الكتب، واشتملت الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

أما من حيث المصادر الرئيسة التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث، فيأتي في مقدمتها الكتب الخمسة التي هي عماد البحث، وهي: إعراب الفاتحة لابن خالويه، ت٣٧٠هـ من كتابه إعراب ثلاثين سورة، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للإسفراييني، ت ٦٨٤ هـ، وإعراب أم الكتاب لابن المنفلوطي، ت٧٤٢ هـ، والقواعد الحسان لابن النجار، ت ٨٦٧ هـ، وإعراب الفاتحة من الإفصاح لليوغرتجي، ت بعد ١١٤٩هـ، و بعض كتب النحو وإعراب القرآن، والتفاسير، وكتب التراجم والفهارس.

وأود هنا أن أسجّل خالص شكري وتقديري إلى المحكمين الكريمين على ما قدماه إليّ من ملاحظة قيمة أثرت هذا البحث، كما أشكر إدارة مجلة تبيان للدراسات القرآنية على وعلى رأسهم سعادة الأستاذ الدكتور بن عبد الرحمن الشايع رئيس هيئة التحرير.تفضلهم بالعناية بهذا البحث ونشره.

هذا والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يدفع به عني يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن ينفع به طلبة العلم، إنه أكرم مسؤول، وأفضل مأمول.

الدكتور عمار بن أمين الددو
٢٧/ شعبان/ ١٤٣٢هـ
بريدة، القصيم

تمهيد

التعريف بكتب إعراب الفاتحة واختيار المناسب للدراسة

اعتنى علماء الأمة عناية خاصة بسورة الفاتحة؛ لما لها من خصوصية معلومة، فأفردوا لها عشرات الكتب، لتفسير آيها، وتجويد حروفها، وبيان مواضع البلاغة فيها، وما لها من الفضائل، وكان للنحاة ومعربي القرآن سهم وافر في هذا الخير[1]، إذ وقفت على جملةٍ من الكتب التي أُفردت لإعراب هذه السورة المباركة، وصل إلينا بعضها، وبعضها الآخر لا يزال مفقوداً، وغرضنا هنا التعريف بما وقفت عليه منها، واختيار المناسب منها للدراسة، وهي كالآتي مرتبة ترتيباً زمنياً:

١- **إعراب الفاتحة لابن خالويه**، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، من خلال كتابه (إعراب ثلاثين سورة) [2].

٢- **الواضحة في إعراب الفاتحة**، لعبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي الموصلي، البغدادي، الشافعي، المعروف بابن اللباد، ت ٦٢٩هـ، وهذا

---

(١) هذا فضلاً عن الكتب التي عنيت بإعراب القرآن كاملاً، أو بعض سوره، فهي كثيرة جداً أفرد لها أخي وصديقي الدكتور يوسف العيساوي كتاباً خاصاً سماه (علم إعراب القرآن تأصيل وبيان) يقع في (٣٥٥) صفحة، طبع في دار الصميعي، في السعودية، سنة١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. وللوقوف على المصنفات التي صنّفت في إعراب القرآن قديمها وحديثها؛ ينظر كتاب: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص١٣٢، وما بعدها.

(٢) أدخلت هذا الكتاب ضمن دراستي، مع أنه لم يفرد كتابه لأعراب الفاتحة، ذلك لأنه قد أعطاها أهمية خاصة، إذ خصص لها جزءاً كبيراً من كتابه، ثم إنه من أصحاب السبق في هذا الباب، فهو أول من توسع في إعراب الفاتحة من أهل اللغة والنحو.

الكتاب مفقود، وقد ذكرته المصادر القديمة[١].

٣- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، للإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ[٢].

٤- **إعراب أم** الكتاب: لابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف العثماني الديباجي، المعروف بابن المنفلوطي، الشافعي، ت ٧٤٤هـ[٣]،

٥- **إعراب الفاتحة** : المنسوب خطأ لسعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩٣هـ[٤].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢١-٣٢٤، وهدية العارفين ١/ ٣٢٥، وكشف الظنون ١/ ١٢٣. ذُكرت في كتاب: علم إعراب القرآن ص ١٥٠، تحت عنوان (إعراب الفاتحة). والصواب ما أثبته.

(٢) طبعت بتحقيق حسن البدري النادي، دار الزيني للطباعة، القاهرة ١٩٧٨، ونشرت أيضاً بتحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مطبوعات جامعة اليرموك ١٩٨١م(٢)، وحققها أيضاً الدكتور محسن سالم العميري، ونشرها في معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

(٣) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١١٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٣، والأعلام ٨/ ٢٢٧. ومن هذه المخطوطة نسخة مختصرة جداً في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٢١٦)، تقع في (٨) ورقات، خطها قديم ورديء جداً، عندي صورة منها، ومنها نسخة أخرى تامة في المكتبة الظاهرية أيضاً، تحت عنوان (إعراب التعوذ والفاتحة)، رقم (١٨٠٢)، تقع في (٢٣) ورقة، عندي صورة منها أيضاً،لم يعرف المفهرس مؤلفها، وبعد مزيد من البحث والتقصي، تبيّن لي، بفضل الله، أنها النسخة الأصل من هذا الكتاب، وأن الأولى مختصرة عنها. وهي نسخة جيدة وتامة، تستحق العناية والتحقيق.

(٤) من هذا الكتاب نسخة مخطوطة في متحف طوبقابي سراي، في تركيا رقم (أمنت خزينة =

٦- **إعراب الفاتحة**: لابن رجب الحنبلي،ت ٧٩٥هـ، وهو في تفسير الفاتحة وليس في إعرابها[١].

٧- **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**: لابن النجار الدِّمشقيّ، مُحَمَّد بنِ أَحمدَ بنِ داود، ت٨٦٧هـ. انتهيت من تحقيقها وقدمتها للنشر، نسأل الله التوفيق.

٨- **إعراب أم القرآن**: للبركوي، محيي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر المؤيدي الرومي، ت ٩٨١هـ. لم أقف على ذكر لهذا الكتاب إلا في بعض المصادر الحديثة[٢].

٩- **إعراب الفاتحة والسور التسع الأخيرة**، لخالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٩٠٥هـ، مخطوط[٣].

= سي ١٩٥١)، تقع في (١٢٦) ورقة(٤)، تحمل الورقة الأولى منها هذا العنوان، وهذه النسبة، وليس ذلك بصواب وإنما هي (فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة للإسفراييني)، وقد فصلت القول في ذلك في بحث (ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان).

(١) أدرجه ضمن مؤلفات ابن رجب تحت عنوان(إعراب الفاتحة) محقق كتاب تفسير سورة النصر لابن رجب، والصواب في تفسير الفاتحة وليس في إعرابها. ينظر تفصيل ذلك في بحث: منهج ابن النجار ٢٦٩.

(٢) ينظر: علم إعراب القرآن ص ١٥٠ . وأحال بدوره إلى الفهرس الشامل، ولم أقف عليه فيه.

(٣) هذا العنوان من صنع المفهرس. منه نسخ خطية في مكتبات العالم، إحداها في مكتبة جوتا في ألمانيا، رقم (٣٧٥. ٥٣٩)، تقع في (٦) ورقات منسوخة سنة ١٠٢٥هـ. والثانية في المكتبة الوطنية في باريس، رقم ٧/ ٢٣١٦)، تقع في (٦) ورقات، ضمن مجموع (٧٨-٨٣). والثالثة: في مكتبة أوقاف الموصل في العراق، رقم (بكر/ ٧/ ٢٧٠)، تقع في (٣٥) ورقة. ضمن مجموع. وفي فهرس مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشارة إلى وجود نسخة منه تحت رقم (٢١٥/ ٨٠(١٧)، تقع في (٢٢) ورقة، ضمن مجموع من =

١٠- **إعراب الفاتحة (منظومة)**، لفتح الله بن محمود بن محمد العمري الأنصاري البيلوني، ت ١٠٤٢هـ[١]. مخطوطة تقع في نحو (٥) ورقات، ضمن مجموع من (٧٢-٧٦)، محفوظة في مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٤٦١٥)، وقد حصلت على صورة منها، إلا أنها غير واضحة، فلم أستطع قراءتها.

١١- **الإفصاح (يشتمل على إعراب الفاتحة والكافية في النحو)** لأمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ[٢].

١٢- **إعراب الفاتحة** (مختصرة من كتاب إعراب ثلاثين سورة) المختصر : مجهول.

وفي ضوء ذلك سوف تتناول هذه الدراسة، إن شاء الله، جميع هذه الكتب ما عدا إعراب الفاتحة لخالد الأزهري، لشدة اختصاره، فهو لا

= (٩١-١١٢)، بعد شرح الأزهرية لخالد الأزهري، وبعد الرجوع إلى النسخة الأصلية في المسجد النبوي تبين أنها ساقطة من المجموع، ولا يوجد في خاتمة شرح الأزهرية إلا عبارة (ويليه إعراب الفاتحة..) وقد أهداني أخي فضيلة الشيخ محمد الصانع، رئيس قسم المخطوطات في المكتبة نسخة مصورة من هذا المجموع، جزاه الله خيراً. ينظر: الفهرس الشامل ١/ ٥١٧، وفهرس مخطوطات المسجد النبوي تسلسل ١٤٠٠، وعلم إعراب القرآن ١٥٢.

(١) عالم مشهور، له مؤلفات عدة، وله ترجمة مطولة في خلاصة الأثر٢/ ٢٧٧، وريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ١/ ٥٧، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر٤٠٦، والأعلام٦/ ٣٢٧، وهدية العارفين١/ ٤٣١.

(٢) ينظر: نسبة هذا الكتاب لهذا المؤلف ليست على وجه اليقين، وسوف يأتي الحديث عنه، إن شاء الله.

يتعدى الصفحة الواحدة، والمنظومة لعدم وضوحها، ومختصر إعراب ثلاثين سورة لوجود الأصل. وبذلك تبنى هذه الدراسة على خمسة كتب في هذا الحقل من العلم. نسأل الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول
إعراب الفاتحة لابن خالويه، ت ٣٧٠هـ.
ضمن كتابه (إعراب ثلاثين سورة)

معلوم أن ابن خالويه قد وسم كتابه بـ (إعراب ثلاثين سورة) وهذا يعني أنه لم يقتصر على إعراب الفاتحة فحسب، وإنما أدرج معها تسعاً وعشرين سورة من القرآن، وذلك من سورة الطارق، إلى سورة الناس، والذي جعلني أدرج هذا الكتاب ضمن هذه الدراسة، كونه قد خص الفاتحة بشيء من التفرد، إذ بدأ بها وتوسع في إعرابها، ثم قفز بعد ذلك إلى السور الأخيرة من القرآن، ثم إنه من متقدمي النحاة واللغويين، الذين فتحوا هذا الباب لمن خلفهم.

وعليه نفتتح دراستنا به؛ لأنه الأقدم في هذه المجموعة التي هي قيد الدراسة، ونبدأها بتعريف موجز بالمؤلف وكتابه، وإن كانا مشهورين؛ ليكون الدخول منطقياً لعناصر البحث الرئيسة، ولكيلا نخلّ بمنهج دراستنا، لأن من هذه الكتب ما يقتضي التعريف بها وبمؤلفيها لعدم شهرتها.

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب .

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف فهو: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله الهمذاني النحوي، قدم بغداد سنة (٣١٤) هجري، طلباً للعلم، ثم "انتقل إلى الشام واستوطن حلب، وصار بها أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام الأدب، وكانت إليه الرحلة". كما يقول ابن خلكان[1].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨ . ولمعرفة المزيد من مصادر ترجمته ينظر: مقدمة إعراب =

له مؤلفات كثيرة في النحو واللغة، والقراءات، والأدب، أحصى الدكتور العثيمين منها واحداً وأربعين مؤلفاً ما بين رسالة وكتاب. ولا نريد أن نطيل هنا في حياة ابن خالويه ؛ لأنه قد أسهب في دراستها القدامى[1] والمحدثون[2]. ودارت حول حياته وجهوده العلمية جملة من الرسائل الجامعية منها:

- ابن خالويه وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق القسم الخامس من كتابه ليس في كلام العرب، محمد أبو الفتوح شريف، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٠.
- ابن خالويه وأثره في النحو واللغة، عبد الفتاح الحموز، رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة الكويت، سنة ١٩٧٦م.
- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، محمود جاسم درويش، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية الآداب، بجامعة بغداد، سنة ١٩٨٢م.
- ابن خالويه اللغوي النحوي، حياته وآثاره، عبد الواحد منصور شهاب، رسالة دكتوراه، نوقشت في كلية الآداب، بالجامعة التونسية،

= القراءات ١/ ١١.

(١) ينظر: منها: الفهرست لابن النديم ٩٢، وتاريخ العلماء النحويين ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٩/ ٢٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٦٩، وطبقات النحاة واللغويين ٣١٧.

(٢) ينظر: مقدمات كتبه : رسالة في أسماء الريح، بتحقيق أستاذنا الدكتور حاتم صالح الضامن، و إعراب القراءات السبع وعللها، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ص ١١، وشرح ديوان أبي فراس الحمداني بتحقيق سامي الدهان، والبديع بتحقيق أستاذنا الدكتور جايد زيدان ص ١٩.

سنة ١٩٨٧م.

- المصطلح النحوي عند ابن خالويه : دراسة نحوية موازنة، صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية الآداب، بجامعة الموصل، سنة ١٩٩٧م.
- الاحتجاج للقراءات القرآنية عند ابن خالويه والأزهري : دراسة نحوية موازنة، هزاع سعد مبارك، رسالة دكتوراه، نوقشت في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧م.
- توجيهات ابن خالويه الصوتية في القراءات القرآنية في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، محمود مبارك عبد الله عبيدات، رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة اليرموك، بالأردن، سنة ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : دراسة وتقويماً، رشيد عبد الله الربيش، رسالة ماجستير،، نوقشت في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ.
- المسائل النحوية والتصريفية في شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه : جمعا ودراسة، بدر محمد الراشد، رسالة ماجستير، نوقشت في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: دراسة نحوية لغوية، ياسر محمد الخليل، رسالة دكتوراه، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٤م.

٢- التعريف بالكتاب.

أما الكتاب فقد نُشر أول مرة تحت عنوان (إعراب ثلاثين سورة من

القرآن) [1]، سنة ١٣٦٠هـ، ١٩٤١م، على نفقة دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن بالهند، بعناية المستشرق الألماني الأستاذ الدكتور فريتس كرنكو، الملقب (محمد سالم الكرنكو) بمساعدة الشيخ المحدث عبد الرحمن المعلمي اليماني، ثم صُوِّرت هذه الطبعة مرات عديدة، ثم أعاد تحقيقه ونشره محمد إبراهيم سليم، نشرة تجارية لم يتّبع فيه المنهج العلمي لتحقيق التراث، كما يقول الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وطبع أيضاً في مكتبة القرآن بالقاهرة، سنة ١٤٠٩هـ[2].

ثم تناولته دور النشر بالطباعة والتصوير من دون أن تنسب إخراجه إلى محقق معين، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على طبعة مكتبة الهلال في بيروت، المنشورة سنة ١٩٨٥.

ثم حققه الأستاذ الدكتور محمد محمد فهمي عمر، تحت عنوان (كتاب الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح معاني كل حرف وتلخيص فروعه) في دار الزمان، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ولم أعثر على

(١) ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن خالويه: إعراب القراءات السبع ١/ ٦٥ بأن هذا الكتاب يعرف باسم (الطارقيات) و(الطارقية) لأنه بدأ بإعراب سورة الطارق. ولم يشر للمصدر الذي ذكر ذلك، وقد تتبعت هذا الأمر في مظانه، فلم أقف على ذلك إلا في كتاب الذريعة إلى تصانيف علماء الشيعة، وهو مصدر غير موثوق، وفي إحدى نسخ الكتاب المخطوطة المحفوظة صورة عنها في مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة المكرمة رقم (٦٤٣٢٧). أما الكتب التي ترجمت لابن خالويه، أو التي أفادت من الكتاب فقد نصت على عنوانه المذكور، وهو الصواب لأنه مستخلص من عبارة مؤلفه، وهي قوله: «هذا كتاب ذكرت فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل).

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (مقدمة المحقق) ١/ ٦٥.

هذه الطبعة إلا بعد أن أشرف هذا البحث على نهايته لذا لم اعتمدها.

كما اعتنى بهذا الكتاب عدد من الباحثين القدامى فوصل إلينا من جهودهم نسختان خطيتان مختصرتان:

- إحداهما محفوظة في مكتبة جستربتي، منسوخة بخط مختصرها محمد خليل بن محمد البصروي، سنة ٨٧٧هـ[١].
- والثانية محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، رقم (٧٤٦٤)، لم يعرف مختصرها[٢].
- ونسخة مختصرة لسورة الفاتحة فقط، لم أستطع معرفة المختصر، محفوظة في قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، تقع في أربع ورقات، حصلت على صورة منها، خطها جيد.
- واعتنى به من الدارسين المحدثين الباحث محمود مبارك عبد الله عبيدات، فدرس مادته تحت عنوان (توجيهات ابن خالوية الصوتية في القراءات القرآنية في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم)رسالة ماجستير، بجامعة اليرموك، سنة ١٩٩٩م.

أما سبب تأليفه فقد أشار المؤلف إلى ذلك إشارة بسيطة، مفادها أن يكون هذا الكتاب عوناً لقارئه على فهم جميع ما يرد عليه من إعراب ألفاظ القرآن، وكأنه رأى أن ما أعربه في هذه السور يمثل جميع ألفاظ القرآن،

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها(مقدمة المحقق) ١/ ٦٦. والفهرس الشامل ١/ ٥٠٦، وعلم إعراب القرآن ١٥٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (مقدمة المحقق) ١/ ٦٦.

وفي ذلك يقول: «ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن إن شاء الله»[1].

ثانياً: قيمة كتاب ابن خالويه العلمية:

لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة، استمدها من الأمور الآتية:

- كونه لعالم لغوي متقدم، له شهرته ومكانته العلمية بين أبناء عصره ومن جاء بعدهم.
- كونه اشتمل على آراء وأقوال لبعض العلماء، كان المؤلف قد رواها عنهم مشافهة، لا ذكر لها في كتبهم، كأقوال شيخه ابن مجاهد.
- كونه أول كتاب في بابه يولي سورة الفاتحة نوعاً من الخصوصية والتفرد في باب الإعراب.
- كونه اهتم بموضوع التعليل، فإن لذلك أهمية علمية كبيرة، تفيد المهتمين في علم أصول النحو.
- كونه اشتمل على آراء علمية صريحة لمؤلفه، بيّناها في بابها، ولاسيما موقفه من القراءات.
- اشتماله على مادة لغوية نافعة ومفيدة لمن رام فهم ألفاظ الفاتحة ودلالاتها اللغوية، واشتقاقاتها الصرفية، ومواضعها من الإعراب.
- تفرّده بمنهج فيه نوع من الجدية، خدم من خلاله سورة الفاتحة، فكان ذلك سبباً لسلوك غيره هذا المسلك، فتكونت بسبب ذلك مجموعة من الكتب، عرفت بكتب إعراب الفاتحة.

(١) إعراب ثلاثين سورة ٣.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي عالجها ابن خالويه في كتابه ومنهجه في عرضها.

انصب اهتمام ابن خالويه على إعراب ألفاظ الفاتحة مع الاستعاذة، وبيان دلالاتها اللغوية، واشتقاقاتها الصرفية، مع اهتمام بالتعليل، فالناظر في الكتاب يقف على الكثير من المعاني اللغوية، ووجوه الإعراب، وبعض وجوه القراءات، وشيء من لغات العرب وأشعارها، فهو أقرب لكتب معاني القرآن منه لغيره، فمنهجه قريب من منهجها، لذا قال عند الشروع في إعراب ألفاظ الفاتحة بعد أن انتهى من البسملة، (إعراب أم القرآن ومعانيها)، فهذا يشير إلى شدة اهتمامه بالمعاني.

أما من حيث المنهج فإن ابن خالويه لم يفصل القول في ذلك، بل أشار إلى ذلك إشارة سريعة مختصرة، إذ ذكر أنه سوف يشرح كل حرف، ويلخص فروعه، ويشرح غريب ما يشكل، ويبين مصادره وتثنيته وجمعه، غير أني ومن خلال النظر فيما يخص دراستي من الكتاب، يمكنني أن أصف منهجه على النحو الآتي:

- اختصر ابن خالويه مقدمة كتابه اختصاراً شديداً، إذ لم تتجاوز أربعة أسطر، أشار فيها إلى مضمون كتابه، وبعض معالم منهجه، وسبب تأليفه، بل عمد إلى الاختصار الشديد في جميع فقرات الكتاب، وقد نصّ على ذلك بقوله: «لأني قد تحريت في هذا الكتاب الاختصار والإيجاز ما وجدت إليه سبيلاً، ليتعجل الانتفاع به، ويسهل حفظه على من أراده..»[1].

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٤.

- افتتح ابن خالويه كتابه بإعراب كلمات الاستعاذة، ثم البسملة، ثم الفاتحة. أعربها كلمة كلمة من غير أن يدع منها حرفاً واحداً، كما ذكر. مرتبة حسب سياقها الذي هي فيه.
- يعرب اللفظة أوّلا، ثم ينطلق في تفسير المصطلحات التي استعملها في الإعراب، فإن كانت الكلمة المعربة فعلاً، راح يشرح طبيعة ذلك الفعل، وماهيته، وعلاماته، وإن كانت حرفاً راح يبين نوعه وطبيعة عمله، ويذكر ما شاكله، وإن كانت اسماً أخذ يفصل القول في الأسماء وعلاماتها، وهكذا يفعل في بقية المصطلحات النحوية، فهو يفترض أنّ القارئ إذ ذاك غير عالم بهذه المصطلحات، لذا يحاول توضيحها له، ثم يذكر بعد ذلك ما يتعلق بالكلمة المعربة من موضوعات التصريف، والصوت، والمعاني.
- حاول ابن خالويه من خلال الكلمات المعربة أن يفيد القارئ ببعض القواعد النحوية والصرفية، والدلالات المعجمية لها.
- مزج بين النحو والصرف، بمعنى أنه لم يفصل بينهما بحيث ينهي ما يتعلق بأحدهما ثم ينتقل إلى الآخر، بل تداخل الحديث عنهما كأنهما شيء واحد عنده.
- حاول ابن خالويه أن يصل إلى القاعدة النحوية والصرفية، من خلال النص القرآني، وهو بهذا يربط تعلم النحو بالقرآن، وفهم القرآن بالنحو، وكأن لسان حاله يقول: تعلّم النحوَ من خلالِ القرآن، و استعنْ على فهمِ القرآنِ بالنحو.
- استشهد بآيات كثيرة من القرآن الكريم، فضلاً عن ألفاظ الفاتحة التي

هي مدار الكتاب،كما استشهد ببعض وجوه القراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء.

- اهتم بتفسير الألفاظ الغريبة التي تعرض له من خلال شواهده التي يسوقها، وذلك من مثل بيانه للغات الواردة في لفظ كلمة (إبراهيم) التي عرضت له في شاهد شعري ساقه لبيان معنى كلمة (أعوذ) [١].
- علل الكثير من المسائل النحوية والصرفية والصوتية. وبعض وجوه القراءات.
- إن كان ثمة فائدة علمية لها تعلق بما هو فيه من طرف بعيد، أرجأ ذكر ذلك إلى ما بعد الانتهاء من الكلام عن الموضوع حَسْبَ منهجه،، كذا فعل بعد الانتهاء من إعراب ألفاظ البسملة، إذ أرجأ ثلاث فوائد علمية لها تعلق بموضوع البسملة، بيَّن في الأولى: لماذا قُدِّم لفظ (الله) الجلالة، على كلمة (الرحمن) في البسملة، وبيَّن في الثانية: أن البسملة آية من الفاتحة، وعلل في الثالثة: سبب كسر باء البسملة[٢].
- عمد في كثير من المواضع، ولاسيما عند تعليل المسائل إلى أسلوب السؤال والجواب. من مثل قوله: «فإن قيل لك ... فقل..» [٣]، أو «فإن قيل لم... فقل»[٤]، أو«فإن سأل سائل فقال... فقل..» أو «إن قال قائل... فالجواب»[٥].

---

(١) سوف يرد الشاهد تاماً في نهاية الفقرة، إن شاء الله. وينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٤.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص١١، ١٤، ١٥، ١٦،.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٦.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٦.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص٨، ١٠، ١٢.

- التزم إلى حد كبير بمعالم منهجه الرئيسة، فقد حافظ على أن تكون الكلمة المعربة محور الحديث، ولا يند عنها بعيداً، بل يبقى يتحدث عما له صلة بها.
- يبدي رأيه فيما يقبل النقاش والمجادلة من المسائل الخلافية بين العلماء، من ذلك قوله في قضية الأسماء الحسنى : «والذي أذهب إليه أن هذه الأسماء كلها صفات لله تبارك وتعالى، وثناء عليه، وهي الأسماء الحسنى...» [1]. وقوله في قضية البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا ؟ قال: « اعلم أن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية من سورة الحمد، وآية من أوائل كل سورة في مذهب الشافعي... والذي صحّ عندي فمذهب الشافعي رحمه الله، وإليه أذهب»[2].

رابعاً: مصادر ابن خالويه ومنهجه في التعامل معها.

إن الناظر فيما نحن فيه من كتاب ابن خالويه، يلاحظ من غير جهد، أن الرجل قد اعتمد على عدد غير قليل من المصادر في بناء مادة كتابه، فضلاً عما أثبته من فكره وعلمه، إلا أنه في الوقت نفسه،لا يكاد القارئ يقف على اسم كتاب واحد من ذلك؛ ذلك لأنه قد اقتصر على نسبة القول لقائله من غير ذكر الكتاب الذي ذكر فيه ذلك القول أو الرأي، وهو نهج درج عليه في مؤلفاته الأخرى[3]، ومن الأعلام الذين اعتمد على أقوالهم في إعراب الفاتحة : سيبويه،ت ١٨٠هـ، والكسائي: علي بن حمزة، ت ١٨٩هـ،

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص١٤.
(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ١٥.
(٣) ينظر: إعراب القراءات (مقدمة التحقيق) ١/ ١٠٠.

والفراء: يحيى بن زكريا، ت ٢٠٧هـ، وأبي عبيدة: معمر بن المثنى، ت ٢١٥هـ، وابن عرفة: إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه، ت ٣٢٣هـ، وابن مجاهد: أحمد بن موسى، ت ٣٣٤، وأبي علي الفارسي: الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ، والإمام الشافعي: محمد بن إدريس،ت ٢٠٤هـ، وأبي سعيد الحافظ(١)، ومحمد بن أبي هاشم، ومحمد بن القاسم الأنباري، ت ٣٢٨هـ.

أما من حيث التوثيق فقد حرص ابن خالويه على نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، بل يلاحظ حرصه على رواية الخبر مسنداً إلى قائله، وقد أكثر من قوله : حدثني، وأنشدني، وسمعت، وقد أكثر في هذا الباب من الاعتماد على شيخه ابن مجاهد، إذ روى عنه الكثير من أقوال الفراء وآرائه(٢)، وذلك من مثل قوله: «فأما قراءة ابن مجاهد التي حدثني عن السِّمَّري عن الفراء أن مجاهداً قرأ ﴿باسمِ الله مُجْرِيها ومُرسِيها﴾ فجعلهما صفتين لله تعالى فموضعهما جرّ»(٣). كما أثبتَ أقوال ابن مجاهد نفسه (٤).

هذا إذا كان قد سمع القول من صاحبه، أو بواسطة، أما إذا أخذ القول من الكتب فينسبه لقائله فقط من غير أن يذكر الكتاب. ولكن لا يعني هذا

(١) قال ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية ١ / ٤٥٦، لعله: ابن رميح النِّسوي، أحمد بن محمد. ونقل ذلك القول السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٧٠: وينظر: إعراب القراءات (مقدمة المحقق) ١/ ٢٧. وفيه نُسب هذا القول للسبكي، وهو لابن الصلاح.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، ١٣، ١٤، ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ١٤ . وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٥، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٣٢، ٣٤.

أن جميع الأقوال والآراء عنده قد نسبت إلى أصحابه، وإنما المراد الكثير الغالب ؛ لأنه عمم نسبة بعض الآراء فيقول : وقال آخرون[1]، أو قال البصريون[2]، أو الكوفيون[3]، أو يعرضها بصيغة التمريض فيقول: «وقيل»[4].

وإن مما يحسب للمؤلف في هذا الباب، أني وجدته حين يكون القول فيه شيء من الغرابة، وهو مما اعترضت عليه العلماء، لا ينسبه لقائله مع معرفته به، ويقول : وقال آخرون، وكأنه أراد من وراء ذلك احترام العلماء والتلطف بهم، إذ ليس من طبعه الحدة والجور في مناقشة الآراء، ومما وقفت عليه في هذا الباب قوله: «وقال آخرون : رحمن بالعبرانية: رخمان، وأنشدوا بيت جرير:

أو تتركونَ إلى القسَّين هجرَتكم ومَسْحكم صُلْبَهم رَخمانَ قُربانا»[5]

وهذا القول نسبه ابن الأنباري في كتابه الزاهر إلى المبرد فقال:«وسمعت أبا العباس أيضاً، يقول: إنما جمع بين الرحمن والرحيم، لأن الرحمن عبراني فجاء معه بالرحيم العربي، وأنشد لجرير...»[6]، ونسبه الزجاج في معاني القرآن إلى أحمد بن يحيى المعروف بثعلب. وهو قول أنكره

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة

(٢) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ٩.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ٢٧.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ١٣.

(٥)إعراب ثلاثين سورة ص : ١٣.

(٦) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٥٤، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٤، والدر المصون١/ ٣٤، وينظر: التحرير والتنوير ١/ ١٦٩،

العلماء. قال القرطبي: «وهذا القول مرغوب عنه»[١]، وقال السمين الحلبي «ومن غريب ما نقل فيه أنه معرّب، ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله: ثعلب، والمبرد...» [٢].

ومن ذلك قوله في إعراب (لا) من قوله تعالى ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾: « ولا: الواو حرف نسق، و(لا) قيل: صلة، والتقدير: والضالين، وقيل: (لا) تأكيد للجحد، وذلك أن (لا) لاتكون صلة إلا إذا تقدمها جحد...» [٣].

ومعلوم أن الذي قال إنّ (لا) هنا صلة أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت ٢١٥هـ مؤلف كتاب مجاز القرآن، وقد هاجمه كثير من العلماء بسبب هذا الرأي ورمي بالجهالة، منهم الفراء إذ قال في الردّ عليه « وقد قال بعض من لا يعرف العربية... وأن (لا) صلة في الكلام»[٤] . ولا شكّ أن ابن خالويه يعرف رأي أبي عبيدة ورأي الفراء، لأن كلامه ملخص من معاني القرآن للفراء، غير أنه لم يذكر أبا عبيدة تقديراً له، لأن قوله قد أنكره العلماء.

وفي المثال الأول يعرف أن الذي قال بأن (الرحمن) عبرانية، المبرد، لأن أول من نسب هذا القول للمبرد، ابن الأنباري في كتابه الزاهر، وكلامه في هذه المسألة ملخص منه.

لذا أرجح أنه لم ينسب مثل هذه الأقوال لأصحابها، لشهرتها أولاً، ثم تقديراً واحتراماً لقائليها لما وُجِّه إليهم من النقد بسببها.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١/ ١٠٤.

(٢) الدر المصون ١/ ٣٤.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٣٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٨.

أما من حيث دقته في النقل فقد رأيته ينقل النصوص بتصرف من غير التزام تام بعبارة العلماء، وإنما يلخصها ويعرضها بأسلوبه، لذا وقفت على بعض الاختلاف فيما نسبه لأبي عبيدة، حين قابلته مع ما جاء في المجاز. قال ابن خالويه : « قال أبو عبيدة . رحيم ورحمن لغتان، فرحيم فعيل من الرحمة، ورحمن: فعلان من الرحمة. قال: وذلك لاتساع اللغة عندهم..»[1] . والذي في مجاز القرآن «الرحمن: مجازه ذو الرحمة، والرحيم: مجازه الراحم، وقد يقدرون اللفظين من لفظ واحد، والمعنى واحد، وذلك لاتساع الكلام عندهم..»[2]. كما هو ملاحظ فإن أبا عبيدة لم يقل: هما لغتان.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن خالويه ومنهجه في توظيفها.

احتج ابن خالويه بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والآثار، وأقوال العرب من شعر ونثر، كما استشهد بأقوال العلماء، وإليك تفصيل ذلك.

١ - احتجاجه بالقرآن والقراءات :

استشهد بالقرآن في أكثر من عشرين موضعاً، لإقرار قواعد نحوية، ومسائل صوتية، وبيان كثير من معاني الكلمات ودلالاتها، فمن أمثلة استشهاده به في مسائل نحوية قوله : «فإن قيل: ما موضع الباء من (بسم الله)؟ ففي ذلك ثلاثة أجوبة... وقال البصريون: موضع الباء رفع بالابتداء، أو بخبر الابتداء، فكأن التقدير: أول كلامي بسم الله، أو باسم الله أول كلامي... قال الله تعالى وتبارك ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٣. وينظر المصدر نفسه: ص ٣٣.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٢١.

[الحج٧٢] أي: هي النارُ...»[١] .

ومن أمثلة استشهاده على مسائل صوتية، قوله : « والأصل أعوذ بالإله، فحذفوا الهمزة اختصاراً، وأدغموا اللام في اللام، فالتشديد من أجل ذلك، كما قال تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف٣٨]، الأصل: لكن أنا، فحذفوا الهمزة اختصاراً، وأدغموا النون في النون»[٢].

أما أمثلة بيان معاني الكلمات ودلالاتها فكثيرة، من ذلك قوله: «وكل متمرّد من الناس وغيرهم يقال له شيطان؛ قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة١٤]أي: إلى رؤسائهم المنافقين، والكفار، واليهود...» [٣]، وقوله : «والرَّجم أيضاً: القتل، كقوله عزّ وجلّ: ﴿لَنَرْجُمَنَّكُمْ ﴾ [يس١٨]، والرجم: الشتم، والرجم بالحجارة..» [٤].

أما القراءات فقد أكثر من الاستشهاد بها، ومرد ذلك، فيما أرى، يعود إلى ثلاثة أسباب هي:

الأول : كونه من أهل التصنيف في هذا الباب، فهو مؤلف كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها).

الثاني: صحبته الطويلة لابن مجاهد، وتأثره به تأثراً كبيراً.

الثالث: سلامة موقفه من القراءات، فهي عنده دليل قاطع، وحجة لا

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، وينظر الصفحات١٥، ١٩، ٢١، ٢٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٥، وينظر الصفحات ١٠، ١٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ٧، وينظر الصفحات: ٨، ١٢، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٣، ٢٦، ٢٧.. وغيرها.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩، وينظر الصفحات١٥، ١٩، ٢١، ٢٨.

تدحض، ذلك لأنها سنّة، وقد صرّح بذلك، فقال: «ويجوز في النحو (مَالِكٌ يَومَ الدِّينِ) بالرفع على معنى (هو مالكٌ)، ولا يُقرأُ به؛ لأن القراءة سنة ولا تحملُ على قياس العربية»[1]. ثم إن من شروط القراءة المقبولة عنده ألاّ تخالف المصحف، وأن يكون لها إمام. قال : «واللغة الثالثة: مليك، ولم يقرأ به أحدٌ؛ لأنه يخالف المصحفَ، ولا إمامَ له»[2].

لذا أخذت أوجه القراءات، بصنفيها الصحيح منها والشاذ، مكانها الطبيعي عنده، بين الشواهد النحوية، والأدلة اللغوية والصوتية، وقد زاد عدد القراء الذين احتج بقراءاتهم في الفاتحة فحسب، على الخمسة عشر قارئاً، منهم: ابن عامر، والحسن البصري، واليزيدي، وأبو عمرو، ومجاهد، وحمزة، ورؤبة، وإبراهيم بن أبي عبلة، وعيسى بن عمر، وأبو هريرة، رضي الله عنه، وأبو حيوة، وأنس بن مالك، ويعقوب، وابن كثير، وأيوب السختياني، والأعمش... وغيرهم[3].

وكان أكثر احتجاجه بها لإثبات مسائل نحوية، وأخرى صوتية، ومن أمثلة ذلك قوله: «وقرأ أبو هريرة (مَالِكَ يوم الدِّينِ) على النداء المضاف، أي: يا مالك يوم الدين. وقرأ أبو حيوة (مَلِكُ يَومِ الدِّينِ). وقرأ أنس بن مالك (مَلَكَ يَومَ الدِّينِ) جعله فعلاً ماضياً. ويجوز في النحو (مالكٌ يومَ الدين) بالرفع على معنى : هو مالك...»[4].

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٤.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص :٢٣.

(٣) ينظر: إعراب ثلاثين سورة على الترتيب: ص ٤، ٥، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٣، ٣٢، ٣٤، ٣٥.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص :٢٣-٢٤.

وقوله: «ويجوز في ﴿غَيرِ المغضوبِ﴾ النصبُ على الحال من الهاء والميم في عليهم، ويجوز النصبُ على الاستثناء، وقد قرأ بذلك ابن كثير في رواية الخليل بن أحمد» [١].

وقوله: « قرأ أيوب السختياني (ولا الضألين) بالهمزة، فقيل لأيوب: لم همزت؟ فقال: إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزتُ»[٢].

٢- احتجاجه بالحديث الشريف:

أما من حيث احتجاجه بالحديث الشريف فإن ابن خالويه لم يخل كتابه من ذلك، إلا أنه لم يكثر منه، فلم يذكر غير أربعة أحاديث فقط، واستشهاده بها لم يكن في صلب الموضوع، وإنما كانت بعيدة عن ذلك بعض الشيء، إذ ذكر الأول في سياق حديثه عن معاني كلمة (الشيطان) [٣]، وذكر الثاني في سياق حديثه عن أسماء الله الحسنى[٤]، والثالث في سياق حديثه عن الفرق بين الشكر والحمد[٥]، والرابع ذكره في سياق حديثه عن اللغات الواردة في كلمة (مالك)[٦].

ثم إنه لم يسند منها إلا حديثاً واحداً وهو الثالث، ثم إني لم أقف على الحديث الأول باللفظ الذي ذكره إلا في تفسير الطبري[٧]، وكأنه أخذه منه

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٣٣-٣٤، وينظر أيضاً ص:١٩، ٢٧، ٣٢، ٣٤،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ٣٤.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ٨.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٤.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص : ٢٠.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٢.

(٧) ينظر: تفسير الطبري ٦/ ٣٣٦.

ولم يشر إلى ذلك. وهو قوله: «وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (ما من نفسٍ مولودٍ يولدُ إلا والشيطان ينال منه تلك الطعنة، ولها يستهل الصبيُّ، إلا ما كان من مريم ابنة عمران، فإنها لما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى، وإني أعيذها بك وذريّتها من الشيطان الرجيم، فَضُرِبَ دونها حجابٌ فطعنَ فيه)» [1].

٣- احتجاجه بالشعر والنثر.

أما من حيث استشهاده بالشعر؛ فقد كان ذلك ميدانه الرحب، لا يختلف بذلك عن كثير من النحاة واللغويين الذين سبقوه، لذا لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من شاهد شعري على الأقل، وقد بلغت نحواً من خمسين شاهداً، ساق عشرةً منها للاستدلال بها على مسائل نحوية، وساق الباقي لبيان معاني الكلمات ودلالاتها المعجمية. غير أنه كان لا يعنى بنسبة الأبيات لقائليها، إلا في القليل النادر، إذ لم ينسب منها إلا عشرة أبيات فقط.

أما الشواهد النثرية المأثورة عن العرب؛ فقد كانت هي الأخرى لها نصيب من الحضور إذ احتج بها في ثلاثة مواضع على مسائل لغوية [2].

٤- احتجاجه بأقوال العلماء:

اعتمد ابن خالويه في إعراب الفاتحة، على كثير من أقوال العلماء وآرائهم، ولاسيما شيخه ابن مجاهد، إذ احتج بأقواله في أكثر من أحد عشر موضعاً، وكان كثيراً ما يسأله عما يشكل عليه، كما اعتمد كثيراً على كتاب

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٥، ١٤.

معاني القرآن للفراء؛ لأنه تلقاه بالرواية عن شيخه ابن مجاهد، وقد تمّ بيان ذلك مفصلاً عند الحديث عن مصادره.

ومن أمثلة ما يحتج به في هذا الباب قوله: «حدثني ابن مجاهد عن السِّمَّري عن الفراء، قال: يقال : شكرت لك، وشكرتك، وشكرت بك، بالباء، كما يقال: كفرت بك، وهذا الأخير نادر، والأولى هي اللغة الفصحى»[1]. وقوله: « وهذه الوجوه الأربعة في (الحمد) وإن كانت سائغة في العربية، فإني سمعت ابن مجاهد يقول: لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناسُ في كلّ مصر».

كما احتج في بعض المواضع بأقوال الصحابي الجليل ابن عباس[2]، رضي الله عنه، واحتج بقول الشافعي[3].

سادساً: اهتمام ابن خالويه بالتعليل وإبداء الرأي:

إن قضية تعليل المسائل تشكِّل ظاهرة عند ابن خالويه تستوجب التوقف عندها[4]؛ لمعرفة طبيعة هذه المسائل، وهدفه من ذلك، وأسلوبه في التعليل. وعليه يمكننا القول:

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٠، وينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٢٠، والنص فيه كالآتي: ((والعرب تقول: كفرتك، وكفرت بك، وشكرتك، وشكرت لك.))، وللوقوف على شواهد أخرى ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص:١٢، ٢٢، و٣٢،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٣، ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٥.

(٤) أرى أن هذه الظاهرة عند ابن خالويه تستحق الدراسة في رسالة جامعية، تحت عنوان (التعليل النحوي والصرفي والصوتي في آثار ابن خالويه) أو (العلة وأثرها في تراث ابن خالويه).

أما من حيث الهدف؛ فكأنه قصد تزويد الناظر في كتبه؛ بالحجة والدليل على ما يُفترض السؤال عنه من قبل العلماء الأقران، ذلك لأن عصره قد تميز بالمناظرات العلمية، والجدل المنطقي، ومقارعة الأقران، فهو العصر الذي نضجت فيه ضوابط (علم أصول النحو) على يد أبي بكر بن الأنباري، ت ٣٢٨هـ، وأبي علي الفارسي، ت ٣٧٠هـ، وابن جني، ت ٣٩٢هـ. ولم يعد ينفع طالب العلم معرفة القواعد الضرورية من هذا الفنّ؛ لذا كان لزاماً على العلماء خوض غمار هذا الباب إثباتاً لأنفسهم، وتلبية لحاجة طلابهم؛ لذا عمد ابن خالويه إلى أسلوب الحوار والمجادلة في عرض مادته، فهو يقول لقارئه: «فإن قيل: لم شُددت اللام؟ فقل: للإدغام... فإن قيل: لِـمَ لم ينوّن؟ فقل لدخول الألف واللام؛ لأن التنوين والإضافة والألف واللام من دلائل الأسماء، فكل واحد يعاقب صاحبه»[1]. وقوله: «فإن قيل: لم أسقطت الألف من (بسم) والأصل: باسم؟ فقل: لأنها كثرت على ألسنة العرب عند الأكل، والشرب، والقيام، والقعود..» [2]. وقوله: «إذا سأل سائل فقال: لم كسرت الباء في بسم الله ؟ فالجواب في ذلك أنهم لما وجدوا الباء حرفاً واحداً وعملها الجرّ ألزموها حركة عملها.» [3].

أما من حيث المسائل التي عللها فقد علل مسائل نحوية، وصرفية، وصوتية، وبعض وجوه القراءات، ومسميات سورة الفاتحة.

فمن أمثلة تعليله للمسائل النحوية قوله: « بالله: جر بباء الصفة وهي زائدة

(١) إعراب ثلاثين سورة ص: ٦.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص: ٩-١١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص: ١٦

... وموضع الباء نصب؛ لأنها قد حلت محلّ مفعول»[١]. وقوله: «(الحمد) : رفعٌ بالابتداء، علامة رفعه ضمّ آخره، فإن قيل: لم رُفعَ الابتداء؟ فقل: لأن الابتداء أوّل الكلام، والرفع أوّل الإعراب، فأتبع الأوّل الأوّلَ»[٢].

ومن أمثلة تعليله لبعض المسائل الصرفية قوله: « والأصلُ: أَعوُذُ، على مثال: أفعُلُ، فاستثقلوا الضمّة على الواو، فنُقلت إلى العين فصارت أعُوذُ، وكذلك أقولُ وأزولُ، وما كان مثلَه فهذه علّته»[٣].

ومن أمثلة تعليله للمسائل الصوتية قوله في معرض حديثه عن تشديد الشين من كلمة (الشيطان) : «.. فإن قيل: لم شدد الشين؟ فقل: أدغمت فيها اللام، واللام تدغم في أربعة عشر حرفاً... وإنما صارت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، وهي نصف حروف المعجم؛ لأنها أوسع الحروف مخرجاً، وهي تخرج من حافة اللسان، من أدناه إلى منتهى طرف اللسان، وفويق الضاحك والناب الرباعية والثنية، فلما اتسعت في الفم وقربت من الحروف أدغمت فيها. فاعرف ذلك، إن شاء الله»[٤].

ومن أمثلة تعليله لوجوه القراءات قوله: « فأما ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو: ﴿استَغْفِرلَّهُم﴾، و﴿اصطَبِرلِّعِبَادَتِهِ﴾، ونحو ذلك، فكان ابن مجاهد يضعفه لرداءته في العربية، ولأنّ الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهارُ؛ لأنه

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ٥. وللوقوف على أمثلة أخرى ينظر: جواز دخول الباء على أول البسملة وليس قبلها ما تتعلق به: ص ١٠، وسبب كسرها ص ١٦،

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ٥. وللوقوف على أمثلة أخرى ينظر: ص ١١، قوله : الأسماء لا تتصرف..

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٦-٧. وللوقوف على مزيد من الأمثلة: ينظر: ص ٧، ٩.

رأس البصريين، فلم يكُ ليجتمع أهل البصرة على شيء وسيّدهم على ضدّه»[1].

وقوله: « وقرأ الحسن ورؤبة (الحمدِ لله) بكسر الدال، أتبعا الكسرَ الكسرَ، وذلك أن الدالَ مضمومة وبعدها لا الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضمّ إلى كسرٍ، فأتبعوا الكسرَ الكسر. »[2].

كما أنه علل سبب إطلاق ثلاثة أسماء على سورة الفاتحة من أ صل أربعة[3]، فذكر أنها سميت: المثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة، وسُمِّيت: أم القرآن؛ لأنها أول كل ختمة ومبتدؤها، وسُمِّيت:فاتحة الكتاب ؛ لأنها تفتتح عند كلّ ركعةٍ[4]. ولم يذكر سبب تسميتها بالحمد لأن ذلك معلوم.

أما من حيث إبداء الرأي، فهو لا يفوّت الفرصة إن وجد لذلك سبيلاً، فقد أبدى رأيه صراحة في أكثر من موضوع، بأسلوب موضوعي، ومن غير أن يوجه أ ي انتقاد لمخالفه. من ذلك قوله في موضوع القراءات، التي لحّن أوجهاً منها كثير من النحاة: « القراءة سنة ولا تُحمَلُ على قياسِ العربية»[5]. وقوله في موضوع الأسماء الحسنى: «والذي أذهب إليه أنّ هذه الأسماء كلها صفات لله تبارك وتعالى، وثناء عليه، وهي الأسماء الحسنى..» [6]. وقوله في

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص:١٢– ١٣.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٨، وينظر أيضاً الصفحات: ١٩، ٢٣، ٣٤

(٣)لها أربعة أسماء مشهورة وهي : الحمد، والسبع المثاني، وفاتحة الكتاب، وأم القرآن. ينظر: معاني القرآن للنحاس ١/ ٤٧.

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص : ١٧ –١٨.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص: ٢٤.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٤.

موضوع البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا : «والذي صحّ عندي فمذهب الشافعي، رحمه الله، وإليه أذهب»[١].

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن خالويه في كتابه:

١- شدة الاختصار.

٢- دلالة مصطلح الإعراب عنده أقرب لمدلولها اللغوي منها إلى الاصطلاحي، ذلك لأنه قد ساق تحت هذا العنوان مسائل نحوية وصرفية، وبلاغية، وصوتية.

٣- أعرب الاستعاذة والبسملة والفاتحة من غير أن يهمل أي لفظة.

٤- اتخذ من الألفاظ التي أعربها سبيلاً لشرح ما تثيره هذه الألفاظ من موضوعات النحو الصرف.

٥- أكثر من الاستشهاد بالقرآن والقراءات، والشعر وأقوال العلماء.

٦- اهتم بتفسير الألفاظ الغريبة التي تَعرِضُ له.

٧- اهتم بالتعليل النحوي والصرفي وتوجيه القراءات.

٨- اعتمد أسلوب السؤال والجواب.

٩- التزم منهجه ولم يخرج بعيداً عنه.

١٠- شخصيته واضحة في الكتاب، فهو كثيراً ما يبدي رأيه في المسائل الخلافية.

١١- امتاز أسلوبه بالهدوء، واحترام الرأي الآخر وإن خالفه.

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص : ١٥.

المبحث الثاني
فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة
للإسفراييني، ت ٦٨٤هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف فهو تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد بن السيف، المعروف بالفاضل الإسفراييني، ت ٦٨٤هـ، هذا الرجل، وإن ضنت مظان ترجمته بأخباره[١]، فإن علو كعبه، وسمو منزلته في علمي النحو واللغة لا ينكران، يشهد له بذلك ما وصل إلينا من كتبه كـ ((لباب الإعراب)[٢]، و(ضوء المصباح) [٣]،و(لب الألباب في علم الإعراب) [٤]، و(فاتحة الإعراب) [٥]، ويشهد له بذلك أيضاً ما أُفرد له من دراسات حديثة، كالدراسة الموسومة بـ (الإسفراييني ومنهجه في درس النحو) التي

(١) أقدم من ذكره السيوطي في البغية ١/ ٢١٩، وقال: لم أقف له على ترجمة، وينظر: مفتاح السعادة ١/ ١٨٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣، وهدية العارفين ٦/ ١٣٤، والأعلام ٧/ ٣١، ومقدمات كتبه المحققة: لباب الإعراب، ولب الألباب، وفاتحة الإعراب ١/ ٩.

(٢) حققه الباحث بهاء الدين بن عبد الوهاب عبد الرحمن، ونشره في دار الرفاعي، بالرياض، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. وحققه أيضاً طه محمد زيني بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٩م، وحققه عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير، بجامعة الأزهر أيضاً، سنة ١٩٧٩م.

(٣) حققه : حسين بدري النادي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٤م .ومحمد حسين، بجامعة دمشق، سنة ١٩٨٠م،

(٤) حققته الباحثة أسماء عبد الله الغامدي، بكلية التربية للبنات بأبها، سنة ١٤٢٣هـ،

(٥) هو موضوع دراستنا، سوف يأتي الحديث عنه. إن شاء الله.

أعدها الباحث محمد بدري عبد الجليل، لنيل درجة الماجستير، من كلية الآداب، في جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٨٦م. والدراسة الموسومة بـ (الإسفراييني وأثره في الدراسات النحوية)، التي أعدها الباحث أبو السعود حسّانين الشاذلي، لنيل درجة الدكتوراه، من كلية العلوم في جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٠ م. ولعل دراستنا هذه تبرز بعض جهوده العلمية في هذا المضمار، بإذن الله.

٢- التعريف بالكتاب وسبب تأليفه.

أما الكتاب فهو (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، كان أول من حققه حسن البدري النادي، وطبعه في دار الزيني للطباعة، بالقاهرة، سنة ١٩٧٨م[١]، ثم حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، وطبعه بجامعة اليرموك، بالأردن، سنة ١٩٨١م، ثم حققه تحقيقاً علمياً رصيناً، الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، وطبعه في مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. وهذه الدراسة سوف تعتمد على هذه الطبعة، إن شاء الله.

أما من حيث الأسباب التي دعت الإسفراييني لوضع هذا الكتاب، فهو وإن لم يكن قد أعرب عنها بيد أن الناظر في كتابه، يدرك من وراء السطور رغبة المؤلف في تمهيد قواعد النحو العربي، وتذليل عقباته لطالبه، لأن النحو في نظره ما زال عسير الفهم، صعب الانقياد، ولا يزال الكثير من مسائله الغريبة لم تعلل، لذا قال في نهاية كتابه: « فمن هذا عرفتَ معرفة لا

(١) لم أقف عليها. وذكرت في معجم مصنفات القرآن / ١٨٩، ومعجم الدراسات القرآنية ١٠٩، وعلم إعراب القرآن ١٥١.

يحومُ الشك حولها أنّ هذا الكتاب قد مهّدتُ فيه قواعد الإعراب وأركانه، وأكدتُ مراهصه وبنيانه، ولم يخلُ أيضاً، من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكّدةً بالحجج والدلائل»[1].

ولعل من أسباب ذلك أيضاً رغبته في وضع كتاب ليس فيه إلا النحو الخالص، ويمتاز بالمنهج والأسلوب. هذا فضلاً عن رغبته في الأجر والثواب، وهذا أمر لا يكاد يخلو منه كتاب، وقد أفصح عن ذلك بقوله: «وأسأل الله تعالى أن يجعل ما لقيتُ فيه من كَدْحِ اليمين، وعَرَقِ الجبين، وملازَمَةِ السُّهادِ، ومُهاجَرَةِ الوِسادِ، سبباً للسَّلامة في الآجل، والغنيمة في العاجل»[2].

أما من حيث نسبة نجاحه في تحقيق هدفه، فقد حقق بعض جوانبه من حيث المنهج ؛ لأنه التزم بذلك التزاماً تاماً، أما تمهيد قواعد النحو، وتليين عريكتها، وتسهيل حزونها، ففي ذلك نظرٌ لأن الكتاب قائم على التعليل، وهو بحر واسع لا تكاد العلماء ترسو فيه على شاطئ، وليس على كثير من مسائله دليل قاطع، ذلك لأنَّ اللغة آية من آيات الله، ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ (الروم).

أما على صعيد الشهرة فهو وإن لم يكن قد بلغ من الشهرة، ما ينبغي أن

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

(٢) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨٨.

يكون عليه، لكنه قد ساهم مع غيره من كتب المؤلف في تخليد ذكراه، وأثبت للناظر فيه أن مؤلفه عالم له مكانته بين علماء العربية الأفذاذ، وإن ضنّت بذكره المصادر.

ثانياً: قيمة كتاب الإسفراييني العلمية:

تكمن قيمة الكتاب العلمية في تميزه في جملة أمور منها:

- المنهج: فهو واحد من كتب قلائل اتخذت من إعراب الفاتحة منفذاً لوضع كتاب تام في النحو العربي، وفي ذلك شيء من الحرص والتميز في التأليف.
- الاعتماد الكبير على القرآن في الاستشهاد: فقد أربى عدد الآيات التي استشهد بها على مئتي آية. فضلاً عما اشتمل عليه من الشواهد الشعرية والنثرية ولا سيما الأمثال العربية.
- التخصص الدقيق: قصر مادته على موضوعات النحو الخالص، فلا وجود فيه لأي مسألة صرفية، أو صوتية أو غير ذلك، وقد قصد المؤلف ذلك، وألح عليه في أكثر من موضع، ولم يخرج عنه.
- التعليل : يغلب على الكتاب جانب التعليل لكثير من مسائل النحو الدقيقة. واشتمل على آراء متنوعة لكثير من علماء النحو البصريين والكوفيين.
- اشتماله على أقوال لبعض العلماء لا ذكر لها في غيره.

وإن مما يعدّ ميزة لهذا الكتاب، كونه لعالم نحوي فذّ من علماء القرن السابع الهجري، وليس بين أيدينا ما يكشف عن اتجاهه العلمي سوى كتبه، ولعل هذا الكتاب من أفضلها في هذا الباب، إذ تجلت فيه معالم شخصية

مؤلفه العلمية والثقافية والنفسية، بل تجاوز الأمر ذلك إلى بيان علمية والده وجده.

ثالثاً : أهم الموضوعات التي عالجها الإسفراييني في كتابه ومنهجه في عرضها.

حاول الإسفراييني أن يعالج في كتابه هذا جميع موضوعات النحو العربي، مجرداً من علائقه الصرفية والصوتية وغيرها، فليس فيه إلا النحو الخالص، وقد نص على ذلك صراحة في أكثر من موضع في كتابه، وعلى هذا فمصطلح الإعراب يعني عنده النحو الخالص ليس إلاّ، وفي ذلك يقول: « لقد مهدت في هذا الكتاب قواعد علم الإعراب، وأعربتُ عنها غاية الإعراب، وليّنت عريكتها، وسهّلت حزونها، وذللتُ قيادها، وقومتُ سنادها، غير آلٍ جهداً في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدّخرٍ شيئاً من تعليلها، وإن أنت ترمقه بعين الإنصاف، ولا تنتدب لدواعي الخلاف، تجده مستوعباً لجميع أحكام الإعراب ودلائله، ومشتملاً على دقائقه وجلائله..».

ثم قال أيضاً بعد أن أنهى الحديث عن أبرز الموضوعات التي عالجها في الكتاب، ومواضعها منه :«فمن هذا عرفت معرفة لا يحوم الشكّ حولها، أنّ هذا الكتاب قد مهدت فيه قواعد الإعراب وأركانه، وأكدت مراهصه وبنيانه، ولم يخلُ أيضاً من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكّدة بالحجج والدلائل.

وأما ما لم أتعرض لذكره في هذا الكتاب من الأبواب التي جرت العادة بإيرادها في كتب الإعراب، كالتكسير، والتصغير، والنسبة، والإمالة،

والإدغام، والإعلال، والوقف وغيرها، فهو في الحقيقة كالدخيل على هذا العلم، وإنما العلم المتكفّل بتمهيد قواعدها، وتشييد مبانيها، والتفحص عن ألفاظها ومعانيها، علم التصريف، وغرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب وحده، وقد جمعت فيه معظمه»[١].

أما من حيث طريقة عرض المادة: فقد قدم لكتابه بمقدمة غير تقليدية، بيّن فيها فضل علم النحو وشرفه، والسبب الداعي إلى وضعه، وحدد مفهومه، ولم يشر فيها إلى سبب وضع كتابه هذا، ولا إلى معالم منهجه، ولم يشر أيضاً ولو بكلمة واحدة إلى سورة الفاتحة التي اتخذ من إعراب حروفها منفذاً لعرض أبواب النحو العربي، بل لم يتطرق إلى موضوع القرآن وعلاقته بالنحو أبداً، وهو أمر يثير شيئاً من الغرابة.

ثم بعد مقدمته تلك شرع بإعراب ألفاظ الاستعاذة، مبتدئاً بكلمة (أعوذ) لتكون له منفذاً، لبيان كلّ ما يتعلق بالفعل المضارع من قواعد النحو وأصوله، وما دار حوله من خلاف بين النحاة، فذكر بعض العلامات التي تميّزه عن غيره من الأفعال، وعلامات إعرابه، ومدى تأثره بالعوامل المعنوية واللفظية، وتحدث أيضاً عن الأدوات الناصبة له والجازمة، والفاعل وتقسيماته، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وولج في باب التنازع أيضاً، وقد استغرق ذلك نحواً من خمسين صفحة في الكتاب المطبوع.

ثم بعد أن فرغ مما يودّ قوله في هذا الباب، عاد إلى الأصل الذي منه

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

انطلق، ليعرب الكلمة الثانية من ألفاظ الاستعاذة وهي (**بالله**) وينفذ من خلالها إلى موضوع آخر من موضوعات النحو العربي، تثيره هذه اللفظة، وهو الحديث عن حروف الجر ومعانيها، غير أنه قبل الشروع بذلك، يذكّر القارئَ بالمحور الرئيس للكتاب؛ ليتسنى له الانتقال إلى موضوع آخر، قد لا تكون له صلة بسابقه. فيقول: «ولنعد إلى ما كنا فيه»[1]. ثم إذا ما وصل إلى عبارة (من الشيطان الرجيم) من ألفاظ الاستعاذة، أشار إلى أن الجرّ قد سبق بيانه، وأخذ يفصّل القول بطبيعة الألف واللام من كلمة (الشيطان)، وما دار حولها من خلاف بين العلماء، وعند كلمة (الرجيم) تحدث عن الصفة وأغراضها، ثم من خلال بعض ما ضربه من الأمثلة على الصفة نفذ للحديث عن (إنّ) وأخواتها[2]، وذلك من خلال قوله: (إن الله هو السميع العليم)، وذلك لابتداء الكلام (بإن) ففتح المجال لنفسه لطرق هذا الباب، وعرضه كاملاً.

ثم إننا إذا ما مضينا مع المؤلف نجده عند البسملة يتحدث عن الإضافة وأنواعها، والممنوع من الصرف وما يتعلق به من مسائل، وعند قوله تعالى (الحمدُ لله) يتحدث عن أبواب كثيرة من أبواب النحو، منها العامل في المصدر، والمفعول له، والمبتدأ والخبر، وأفعال المدح والذم، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وهكذا يمضي في عرض أبواب النحو العربي من خلال ألفاظ الفاتحة، حتى يصل إلى التأمين، فينفذ من خلاله للحديث عن الأسماء المبنية وعلة بنائها، وأسماء الأفعال، ولعل نظرة عجلى على الفهرس

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٩١.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣١.

الذي صنعه المحقق، جزاه الله خيراً، تغني عن الإطالة في هذه الفقرة.

رابعاً: مصادر الإسفراييني، ومنهجه في الإفادة منها:

اعتمد الإسفراييني على عدد غير قليل من المصادر، في بناء مادة كتابه، إذ صرّح بأسماء بعضها، واقتصر في الأخرى على ذكر أسماء المؤلفين فقط، وربما أغفل ذكر الاثنين معاً. فمن الكتب التي صرح بذكرها : المقتضب والكامل للمبرد[1]، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس[2]، والإيضاح للمطرزي[3]،وشرح الكتاب للسيرافي[4]، والخصائص لابن جني[5]، والكشاف للزمخشري[6]، وحواشي المفصل للزمخشري أيضاً[7]، والمفتاح في شرح الإيضاح للمؤلف نفسه[8].

وثمة كتب أخرى أفاد منها المؤلف ولم يسمها، واقتصر من ذلك على ذكر أسماء مؤلفيها، منها: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والأصول في النحو لابن السراج، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية لابن الأنباري، والحجة للقراء السبعة لأبي

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٠، ٢/ ٥٠٤.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٥٥٩.

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٧٠.

(٦) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٤٣، ٢١٢، ٣٢٤.

(٧) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٧٦، ٨٤. وهذا الكتاب حققه الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن وهو تحت النشر في دار الرفاعي.

(٨) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٧، ٢٨٧، ٣٠٦.

علي الفارسي، والمحتسب، وسر صناعة الإعراب لابن جني، والمفصل للزمخشري، والمقتصد، والعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، والنكت في القرآن لابن فضال المجاشعي، وشرح عيون الإعراب له أيضاً.

هذا على صعيد الكتب أما على صعيد الإفادة من أفواه الرجال، فلم يذكر أنه دارس أحداً من شيوخه في مسائل هذا الكتاب غير جدّه ووالده، وهو أمر سوف نبيّنه، إن شاء الله، في فقرة أخرى قريباً.

أما من حيث **التزامه بالتوثيق**، فقد يذكر الكتاب والمؤلف، وقد يذكر المؤلف فقط وذلك كثير، وقد يغفل الاثنين معاً، كما أشرنا قبل قليل، وهذا الأخير أمر يصعب حصره، ولكنه موجود وكثير، وخير مثال عليه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، فقد أفاد منه كثيراً ولا سيما في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد أشار المحقق، الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، جزاه الله خيراً، إلى مواضع تلك النقولات في الحاشية، بل أضاف في المتن بين معقوفتين ما سقط من نص الإنصاف[1]. وكذا فعل في كتابه أسرار العربية إذ لخص منه الأدلة السبعة التي ذكرها ابن الأنباري على كون الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وقد أشار المحقق الكريم إلى ذلك[2]، كما أنه نقل الكثير من الكشاف للزمخشري، والمقتصد للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي. وقد يعمم قولاً مشهور النسبة كقوله في سياق حديثه عن علة رفع

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٤٤، ٢٤٦، ١٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩ وغيرها.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٣٩٧، وأسرار العربية ٧٩.

الفاعل ونصب المفعول بعد أن قدم تعليله : «وقد ذكرَ بعضهم بالضدّ من ذلك قائلاً: إن الفاعل أقلّ لكونه واحداً ليس إلاّ، والمفعول أكثرُ، لكونه واحداً فصاعداً إلى التسعة، فجُعل الرفع الذي هو أثقل للفاعل الذي هو أقل، والنصب الذي هو أخفّ للمفعول الذي هو أكثر طلباً للاعتدال»[(١)]، وهذا القول مشهور النسبة لعبد الله بن أبي إسحاق[(٢)].

أما طريقة أفادته من هذه الكتب، فهو إما بالنقل المباشر مع تصرف يسير في العبارة، وإما أنه يلخص الفكرة ويعرضها بأسلوبه، وإما أنه يلفِّق النص من كتابين أو أكثر.

وأحسب أنه من المناسب هنا عرض بعض نقولاته من المصادر، فمن أمثلة الطريقة الأولى قوله: « وهو يتحدث عن موضع الباء من البسملة : «وحكى أبو جعفر بن النحاس في معانيه عن البصريين أن تقديره: أوّل ما أبدأ بسم الله...»[(٣)].

ومن أمثلة الطريقة الثانية قوله: «ذكر المجاشعي أن الباء وما عملت فيه يجوز أن تكون في موضع الخبر على تقدير مبتدأ محذوف، تقديره ابتدائي باسم الله، فالباء متعلقة بالخبر المحذوف الذي هو نائب عنه، كأنه قيل: ابتدائي ثابت، أو مستقر باسم الله، وما أشبه ذلك»[(٤)].

---

(١)فاتحة الإعراب ١/ ٦٨.

(٢) ينظر: المنصف ١/ ١٩٠، والمقتصد٣٢٦، والدرر في شرح الإيجاز ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٥٨. والنُكَت في القرآن للمجاشعي ١/ ١٩.

وهنا أود القول: بأني رجعت إلى ما قاله المجاشعي في هذه المسألة؛ فوجدته قد نسب ذلك لعامة البصريين، وليس لنفسه كما قال الإسفراييني، قال ابن فضال المجاشعي: « ومما يسأل عنه، ما موضع الباء من (بسم الله)؟ والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب عامة البصريين إلى أن موضع الباء رفع على تقدير مبتدأ محذوف، تمثيله : (ابتدائي كائن أو ثابت، أو ما أشبه ذلك، بسم الله، ثم حذفت هذا الخبر، وكان فيه ضمير فأفضى إلى موضع الباء، وهذا بمنزلة قولك: زيد في الدار. ولا يجوز أن تتعلق الباء بـ (ابتدائي) المضمرة لأنه مصدر، وإذا تعلقت به صار من صلته وبقي المبتدأ بلا خبر»[1].

ومن أمثلة الطريقة الثالثة قوله: « وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدِ لله) بكسر الدال، ووجهها أنه استثقل أن يخرج من ضمّ إلى كسر، فكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، وهذه قراءة ضعيفة، لأنّ فيها إبطال الإعراب، وفيها مع ضعفها دلالة على شدّة ارتباط المبتدأ بخبره، حيث أجراهما مجرى الشيء الواحد في الإتباع. وقرئ (الحمدُ لُله) بضم اللام، كأنه كره الخروج من ضم إلى كسر فضمّ اللام إتباعاً لضمة الدال، وهذه القراءة أسهل من التي قبلها، إذ ليس فيها إبطال الإعراب كما كان في تلك، وفي هذه القراءة أيضاً دلالة على شدّة ارتباط المبتدأ بالخبر»[2]، فهذا النص ملفق من كتاب المحتسب لابن جني[3]، وكتاب النكت في القرآن للمجاشعي[4]، ولا أريد أن أذكر

(١) النكت في القرآن ١/ ١٩.
(٢) فاتحة الإعراب ١/ ٢٧٨.
(٣) ينظر : المحتسب ١/ ٣٧-٣٨.
(٤) ينظر: النكت في القرآن ٤٢.

النصين في أصليهما طلباً للاختصار.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها الإسفراييني ومنهجه في توظيفها.

إن الناظر في كتاب الإسفراييني هذا؛ يلاحظ اهتمامه الكبير بالأدلة والشواهد العربية الأصيلة، وذلك لتحقيق غايته من كتابه، وهي التأصيل لقواعد النحوي العربي، وتخليصه من كلّ ما هو دخيل عليه، من العلوم العربية الأخرى، كعلم الصرف، واللغة والأصوات وغيرها، كما تقدم، وإليك بيان منهجه في ذلك.

١ - احتجاجه بالقرآن والقراءات :

أولى الإسفراييني القرآن الكريم أهمية كبيرة في باب الاستشهاد، إذ زاد عدد المواضع التي احتج لها بآيات القرآن الكريم على مئتي موضع، وكلها مسائل نحوية صرفة، مما يزيد من أهمية الكتاب، ويعكس مدى اهتمام المؤلف وحرصه على قوة الدليل، وربط النحو بالقرآن، وهذه السمة المنهجية ليست في كتابه هذا فحسب، وإنما امتازت بها كتبه الأخرى[(١)].

ومن أمثلة اعتداده بالشاهد القرآني قوله في سياق حديثه عن حذف خبر لولا : « وكفاك دليلاً على عدم حذفِ الخبر هاهنا مطلقاً قوله تعالى : ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ﴾[النساء٨٣] مع أمثال له، فهذا شاهد عدلٌ على صدق هذه الدعوى...» [(٢)].

أما القراءات فقد أورد جملة منها في كتابه، وقد نظرت فيما أورده من ذلك فوجدت عنايته بها تنحصر في أمور منها:

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٢٣٨.

(٢) ينظر: لباب الإعراب ٩١.

١- الاحتجاج بها على جواز وجه من وجوه ا لإعراب، له من القوة ما للأول. كقوله في سياق حديثه عن (إذن) : « وإذا أوقعتها بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء٧٦]، وقرئ ﴿وإذًا لا يَلبثوا﴾ ...» [١]. وقوله: «والفعل بعد(أو) منتصب بإضمار (أن)، وذلك إذا كانت (أو) بمعنى (إلى) أو(حتى) أو (إلا) وإن لم تكن في معناها فلا يجوز فيما بعدها إلا الرفع، وقرئ قوله تعالى ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح١٦]، ﴿أو يسلموا﴾، على النَّصب بإضمار (أن)، والرّفع على الاشتراك بين (يسلمون) و(تقاتلون) أو على الابتداء على (أو هم يسلمون)» [٢].

٢- لبيان وجه نادر أو قليل من وجوه الإعراب، كقوله: «فإن قلت هلا جعلت اللام زائدة، كما في قوله تعالى في قراءة سعيد بن جبير ﴿إلاَّ أَنَّهم لَيأكُلونَ الطعامَ﴾ بفتح الهمزة؟ قلنا: هذا قليل، لا يعتمل [٣] عليه غير ظاهر عندهم شاذ، لا يجيء إلا نادراً، فإذا كان له مندوحة في الكلام لا يحمل على الشذوذ» [٤].

٣- لبيان وجه من وجوه القراءة في كلمات الفاتحة التي هي عماد بحثه،

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٥٤. وينظر: الصفحات ١/ ١٤٩، ١٧٠، ٣٣٩، ٢/ ٤١٠، ٤١٣، ٤٢٤.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ٤٩. وينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤١،

(٣) كذا هي في الأصل، وقد ذكر المحقق أنه أثبتها من نسخة (د). والراجح أنها (يُعتمد). ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣٧.

وتوجيهه، وقد سبق التمثيل به قبل قليل، ولا نود أن نكرر ذلك[١].

أما من حيث نسبة وجوه القراءات إلى قارئيها، فهو لم يلتزم بـذلك، فقد نسب بعض الوجوه وأعرض عن بعض.

٢- احتجاجه بالحديث الشريف.

لم يعن الإسفراييني بالحديث الشريف عناية كبيرة، حاله في ذلك حال الكثير من النحاة المتقدمين، كما أنه لم يخل كتابه تماماً منه، وإن نظرة عجلى على الفهرس الذي صنعه المحقق الكريم جزاه الله خيراً، تفيدك أنه اعتمد على الحديث في ثمانية مواضع فقط من كتابه، وهو في هذا لا يورد من الحديث إلاّ موضع الشاهد فقط، ولم يروه عن أحد من الرواة، وإنما يكتفي بقوله : وقوله عليه السلام. وهي مشهورة متداولة في كتب النحاة،ولا بأس من ذكرها جميعاً لقلتها، وقِصَر ألفاظها. وهي:

- قوله عليه الصلاة والسلام : (ليس من البرّ الصيام في السفر) [٢] استشهد به في سياق حديث عن أل التعريف.
- وقوله : (واجعله الوارثَ منّا) [٣] ذكره في سياق حديثه عن عود الضمير على متأخر.
- وقوله : (نِعْمَ الإدامُ الخلُّ) [٤] ساقه دليلاً على الحقيقة النوعية، للدلالة على (الإدام) يشتمل على الخل وغيره.

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٧٨، ٣٣٥، ٢/ ٣٦٤، ٣٨٧،

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢١٨.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٥٣.

- وقوله (إنَّا معشرَ الأنبياءِ) [1] استشهد به بالنصب على الاختصاص.
- وقوله: (أَنهاكُم عَن قِيلٍ وقَال) [2] استشهد به في سياق حديثه عن تعريف كملة (الآن).
- وقوله : (لِتَقُومُوا مَصَافَّكم) و(لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم) و (ولْتَزُرَّهُ) [3]، استشهد بها جميعاً في موضع واحد، وذلك في سياق حديثه عن الأمر باللام.
- وقوله : (سَلمَانُ مِنَّا أَهْلَ البَيتِ) [4] استشهد به بالنَّصب على الاختصاص.

٣- احتجاجه بالشعر والأمثال والأقوال:

احتج الإسفراييني بالشعر العربي، في نحو مئة وسبعين موضعاً، وبهذا تكون نسبة الاستشهاد بالشعر عنده أقل من استشهاده بالقرآن، الكريم، وهذه الشواهد هي من الشواهد المشهورة المتداولة في كتب النحاة، ومنهجه في عرضها، لا يختلف عما هو عليه في كتبه الأخرى، فهو لا ينسب الأبيات إلى قائليها إلا نادراً، كما لا يتقيد بذكر البيت كاملاً، بل قد يكتفي بشطر حيث موضع الشاهد، بل قد يكتفي بجزء الشطر، كما أنه لم يعن بنسبة الكثير منها إلى قائليها، وقد نسبها المحقق، جزاه الله خيراً إلا سبعة عشر بيتاً لم تنسب، لكنها متداولة في كتب النحاة. وقد نظرت في جملة ما

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٢٨١.
(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٣٧٨.
(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٤٢٥.
(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ٢/ ٤٨٨.

أورده من الشعر، فوجدت استشهاده بها يكون إما لتقرير قاعدة نحوية سائغة، أو وجه من الوجوه[١]، أو لبيان وجه نادر أو شاذ[٢]، أو لبيان معنىً من المعاني فيه شيء من الحكمة[٣]، أو يورده في سياق حديث أحد العلماء[٤].

أما احتجاجه بالأمثال والأقوال فهي الأخرى ليست بالقليلة، فقد قاربت الأربعين شاهداً.

٤ - احتجاجه بأقوال العلماء :

ذكرنا فيما سبق أن الإسفراييني قد اعتمد على أقوال عدد كبير من علماء النحو الأفذاذ في بناء مادة كتابه، وذكرنا جملة منهم، وقد نظرت في هذه الأقوال لمعرفة غرضه من ذكرها، وطريقة عرضه لها، فوجدته يسوقها في جملة مواضع منها:

- **للاحتجاج بها على ما يذهب إليه،** وفي هذا الباب أكثر من الاحتجاج بآراء الخليل وسيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، على أنه كان كثير الإعجاب من بين هؤلاء العلماء بالزمخشري، فقد كان كثير الأخذ برأيه، ويسميه فخر خوارزم، ووصفه بالعلامة، ولم يصف بذلك غيره، ومن أدلّة ذلك قوله في سياق حديثه عن جواز إضمار عامل الحال بعد أن عرض قول الزمخشري، ورأي المطرزي : «**والقول ما قالت حذام**» يريد

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٧١... وغيرها كثير.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٣، ١١٥،

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٩.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٢، ١٤٣.

بـذلك الزمخـشري[1]. ومـن ذلـك أيـضاً قولـه :« وكـذلك قـول الـداعي للمعرس: بالرفاء والبنين. معناه: أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين، وهذا الوجه أعربُ، وأحسنُ، هكذا ذكره صاحب الكشاف»[2]. وقوله في مسألة أخرى : «والثاني هو الأوجه... هكذا ذكره فخر خوارزم في حواشيه»[3]، وغير ذلك من العبارات التي تؤكّد مدى إعجابه بالزمخشري.

كما أثبت بعض ما أفاده به جده ووالده[4] من توجيه المسائل، إذ ذكر رأي جده في ثلاث مسائل[5]، بل أبدى إعجابه بتعليله لبعض المسائل فقال بعد أن عرض رأي جده فيها : «انظر كيف أصاب المحزّ في تعليل هذه المسألة »[6]. ورجح قوله في بعض المسائل على قول الخليل والزمخشري وذلك في سياق حديثه عن (غدوة، وبكرة) فقال: « (غدوة، وبكرة، إذا أردت غدوة يومك وبكرته، أو غدوة غدك مما تعيّنه، فإنها لم ينصرفا للعلمية والتأنيث، والوجه المعتمد فيهما ما ذُكر في (سحر) لأن العدل عن اللام ثابت فيهما، إلا أن النحويين استغنوا بالتأنيث الظاهر عن العدل الغامض، هكذا ذكره جدي، رحمه الله.... وقد حكى الخليل في (غدوة وبكرة) الصرف ... وفي (ضحوة وعتمة) ترك الصرف... والأجود ما بدأنا

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٣٤٩.
(٢) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٨.
(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٢١٧.
(٤) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٨٣، ١٤٤.
(٥) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٨٧، ٢٠٦، ٣٠٥
(٦) فاتحة الإعراب ١/ ٣٠٦.

به، والشيخ عبد القاهر قد اضطرب كلامه في (عشية وعتمة)»[١].

- **لبيان مذاهب العلماء في المسألة التي هو بصددها كونها تحتمل أكثر من وجه.** ومن أمثلة ذلك: **قوله** : «من حروف النصب (لن) وهي لتأكيد نفي المستقبل... وعند الخليل أن أصلها (لا أن)... وعند الفراء أن أصلها (لا) فألحقت بها نون خفيفة... وعند سيبويه هي حرف برأسها.» [٢] . ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن الحروف التي تنوب عن الحركات في المثنى والجمع : «.. فاعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الحروف –أعني الواو، والألف، والياء- فذهب صاحب الكتاب إلى أنها حروف الإعراب، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها دلائل الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف الإعراب،وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وقال بعضهم هذا ضعيف... وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها نفس الإعراب، وهذا ظاهر الفساد ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلّ ببناء الكلمة...»[٣].

ومنه قوله في سياق حديثه عن حرف الجر (من) « وتسمى (من) الاستغراقية، وقد يتصوَّرُ فيها أَيضاً معنى الابتداء، ... وقد أجاز الأخفش زيادة (من) في الواجب، واستشهد بقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١]، وعند سيبويه هي للتبعيض، أي: بعضاً من ذنوبكم»[٤].

---

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٣٧١.

(٢)فاتحة الإعراب ١/ ٣٥.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٣١٢.

(٤)فاتحة الإعراب ١/ ١٠٠.

- **لبيان الرأي المتفرد خلافاً لما عليه العلماء**، كقوله « وزيادة الباء في خبر المبتدأ عزيزة جداً، لا تكاد توجدُ، اللهم إلاّ ماحُكي عن الأخفش **أن الباء** في قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس٢٧] **زائدة**، والتقدير: مثلها. بدليل قوله في موضع آخر ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى٤٠] »[1] ومن أمثلة ذلك: قوله: «والتاء لا تدخل إلاّ على اسم الله لانحطاط رتبتها عن رتبة الواو، وقد حكى الأخفش (تالرّحمن وتربّ الكعبة) »[2]. وقوله في سياق حديثه عن (جوارٍ) وأمثاله مما اعتل آخره : « وللشيخ عبد القاهر فيه مسلكٌ ظاهرٌ..»[3].

- **لمناقشتها وبيان الوجه الأقوى منها**. ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن الباء في (بسم الله)، بعد أن عر ض آراء العلماء فيها« والصواب أن الباء ههنا متعلقة بمحذوف، والتقدير : (جزاء سيئة واقع بمثلها، ويجوز أن يتعلق بجزاء،والخبر محذوف، والتقدير: جزاء سيئة بمثلها واقع، أوحاصل، ولا وجه للزيادة ما وُجد عنها مندوحة، فلهذا ضَعُفَ قولُ الكسائي عند المحققين»[4].

أما منهجه في عرضها فهو يعتمد على طريقة تلخيص الفكرة بعبارته، وليس على النقل الحرفي، ثم إنه غالباً ما يأخذ القول من كتاب العالم مباشرة،

(١) فاتحة الإعراب ١/ ١٥٩.

(٢) فاتحة الإعراب ١/ ١١٢.

(٣) فاتحة الإعراب ١/ ٢٠٤.

(٤) فاتحة الإعراب ١/ ١٦٠.

إن كانت كتبه متوافرة، وقد سبقت الإشارة إلى أنه ذكر جملة من الكتب التي اعتمد عليها. ثم إنه فيما يبدو لا يسلِّم بما نسب للعلماء في الكتب الأخرى من غير أن يتأكد من صحة ما نسب إليهم في كتبهم. مثال ذلك اعتراضه على ما نسبه عبد القاهر الجرجاني للزمخشري، إذ يقول في سياق حديثه عن (جوار) بعد أن عرض رأي عبد القاهر: « هذا ما كان الشيخ يقرره، وقد تمسّك فيه بنقل عن صاحب الكشاف. وأما نقلُ العلامة فخر خوارزم فهو مخالف لهذا النقل...» [1] . هذا يدلّ على أنه كان يتوثق مما نسب للعلماء من كتبهم.

سادساً: اهتمام الإسفراييني بالتعليل وإبداء الرأي:

بيّنا فيما تقدم أن الإسفراييني قد اعتمد على مصادر نحوية كثيرة في بناء مادة كتابه هذا، وساق عدداً كبيراً من أقوال كبار النحاة المتقدمين، وهو في ذلك لم يكن مجرد ناقل أو جامع لأقوالهم بغية تقديمها للمبتدئين من طلاب العربية، وإنما أراد من وراء ذلك أن يمهِّد قواعد النحو العربي التي ما زالت في نظره، حَزْنَةَ المسالك، شديدةَ العريكةِ، عصيَّةَ الانقيادِ، معوجّةَ السِّنادِ، تحتاج إلى شيءٍ من التنقيح، والتسهيل، والتعليل، وكأن النحو لا يزال مجنوناً في نظره، وليس لابن السراج حظّ في تعقيله[2]. وهذا أمرٌ أشارَ إليه في سياقِ حديثه عن صنيعه في كتابه فقال: «لقد مهّدت في هذا الكتاب قواعد علم الإعراب، وأعربت عنها غاية الإعراب، وليّنت عريكتها، وسهّلت

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج في أصوله. ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ٢٠٠.

حزونها، وزللت قيادها، وقومت سنادها غير آلٍ جهداً في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدّخرٍ شيئاً من تعليلها...» [1].

لذا فإن الناظر في هذا الكتاب سرعان ما يدرك أن مؤلفه لم يضعه للمبتدئين من طلاب علم النحو، وإنما للخاصة منهم، بمعنى أن مادة الكتاب تدور حول علل النحو، وتسويغ قواعده، بل لتعليل أدق مسائله، وهو ما يحتاجه الخاصة دون العامة، ذلك لأن التعليل، "هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته" [2]، إذا ما عقدت المناظرات، واحتدم النقاش.

ثم إن المؤلف وكأنه أراد من وراء ذلك أيضاً أن يقارع بكتابه هذا فحول علماء العربية، وأن يوجد لنفسه مكاناً بينهم، لذا خاض هذا المضمار الذي لا يقوى على المنازلة فيه إلا من ملك الأداة بحقها، وكان تركيزه منصباً على العلل القياسية، والجدلية[3]، أو ما يُعرف بالعلل الثواني والثوالث[4].

ومنهجه في عرضها يعتمد على أسلوب المجادلة والحوار، في كثير من

---

(١) فاتحة الإعراب ٢/ ٥٨١.

(٢) علل النحو لابن الوراق (مقدمة التحقيق) ص : ٦٨.

(٣) قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أنواع هي: العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية. ينظر: ا لإيضاح في علل النحو ٦٤، والاقتراح ١٩٣.

(٤) ذهب بعض الباحثين إلى أن أوّل من قسم العلل كذلك، ابن مضاء القرطبي، ت ٥٩٢هـ، ونفى بعضهم ذلك نفياً قاطعاً، وذهب إلى أن هذا التقسيم كان في عصر مبكر، مستدلاً باستعمال ابن السراج، ت ٣١٦هـ، له. ينظر: علل النحو (مقدمة التحقيق) ٧٦.

المواضع، إذ يفترض شخصاً يجادله ويحاوره، فيصنع الاعتراض بنفسه، ثم يجيب عنه مستعملاً عبارة : فإن قلتَ، قلتُ. وذلك من مثل قوله: « فإن قلتَ بما ارتفع (أعوذُ)؟ وما العاملُ فيه الرَّفعَ؟ قلنا: اختلف النحويون في ارتفاع الفعل المضارع، والذي عليه أصحابنا أنّ ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيثُ يصحّ وقوعُ الاسم، وإنما أوجبَ وقوعه موقع الاسم ارتفاعه لوجهين...فإن قلتَ: الماضي قد وقعَ أيضاً موقع الاسم، فلمَ لم يرتفع؟ قلنا: إن العامل إنما يعمل بعد استحقاق الكلمة الإعراب، والماضي لم يستحق الإعراب، فلا أثرَ للعامل فيه بخلاف المضارع، فإنه يستحق الإعراب، كما ذكرنا.فإن قلت: فلم ارتفع الفعلُ المضارع في قولهم : كاد زيدٌ يفعلُ... قلنا: إن الأصل فيها أن يقال..»[1].

ومن ذلك قوله: «وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾[البقرة ٤٢]: يجوز أن يكون (تكتموا) مجزوماً، ومنصوباً، أما الجزم فلأنه معطوف على (تلبسوا) كأنه قيل: ولا تكتموا، وأما النصب فبإضمار (أن)، والجزم ههنا أولى، لأن تجويز النصب يؤدي أن يكون معناه، ولا تجمعوا بين اللبس والكتمان، حتى لو فعلوا أحدهما لكان جائزاً»[2].

وقد يعتمد أسلوب التعليل المباشر من غير مجادلة، كقوله: «وحقّ الفاعل الرفعُ، كما أن حقّ المفعول النصبُ، والمضاف إليه الجرّ، وإنما وزّع الحركات هكذا؛ لأن الحركات على ثلاثة أضرب، صاعدٌ عالٍ، ومنحدرٌ

(١) فاتحة الإعراب١/ ٣٧-٣٨.

(٢) فاتحة الإعراب١/ ٤٨

سافلٌ، ومتوسطٌ بينهما، وهذا من صناعة الموسيقى، وألحان الأغاني، فالصاعدُ العالي هو الرّفع، وهو أقوى الحركات؛ لأنه من الشفتين، ويحتاج فيه إلى تحرك عضوين، والسافل المنحدر هو النصبُ، وهو أضعفُ الحركات وأخفها؛ لأنه من أقصى الحلق، والمتوسط هو الجرّ؛ لأنه من وسط الحنك»(١).

أما من حيث إبداء الرأي فهو وإن كان قد اعتمد اعتماداً كبيراً على أقوال من سبقه من جهابذة علماء النحو وكتبهم، إلا أنه لا يبدو دائماً مجرد عارض لهذه الأقوال ومرتب لها، بل يرجح، ويصوب، ويخطئ، وإن كان في ذلك مخالفة للزمخشري الذي يلقبه بفخر خوارزم، فقد خطأ رأيه في سياق حديثه عن معنى (لن) الناصبة، إلا أنه لم يصرح باسمه تقديراً له، فقال: «وأما الثاني من حروف النصب فهو (لن) وهي لتأكيد نفي المستقبل... وعند قومٍ أنها للتأبيد، وليس بصواب؛ لأنها لو كانت للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها...» (٢).

ومن ذلك ردّه لرأي السكاكي في سياق حديثه عن (يزيد) إذا كانَ علماً لاسم شخص، أمركَّب هو أم مفرد ؟ قال بعد أن انتهى من ذكر رأيه تاماً منسوباً إليه صراحة: «قلت: وهذا الاستدلال لا ينفك عن ضعف، ولم

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٦٧.

(٢) فاتحة الإعراب١/ ٥٢، هذا الرأي الذي خطأه ينسب للزمخشري . جاء في همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٣٦٦«وذهب الزمخشري في أنموذجه إلى أنها تفيد تأبيد النفي، قال : فقولك (لن أفعله) كقولك: (لا أفعله أبدا)،ومنه قوله تعالى : ﴿لن يخلقوا ذبابا﴾. » وينظر: مغني اللبيب ٣٧٤.

يعر عن فسادٍ...»[1].

ومن ذلك أيضاً ردّه على بعض الباحثين المحدثين بالنسبة له، وهو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت ٦١٧هـ، صاحب التخمير، قال في الردّ عليه في سياق الحديث السابق الذكر :« وذكر الطرائفي –يعني صدر الأفاضل– أن (يزيد) مفرد على كلّ حال، إلا أنه في البيت نُقلَ مع الإعراب، فلهذا لم يغيّر. وهذا وهمٌ، لما ذكرنا أن الإعراب لا يُستحقّ إلا بعد العقد والتركيب، وقد بنى هو هذا على زعمه الفاسد، بأن الفعل المضارع معرب حالة الإفراد؛ لأنه وضع أول ما وضع مرفوعاً، وهذا بَيّن الفساد...» [2]. ومثل هذا في الكتاب كثير[3] إلا أننا نقتصر على هذه الأمثلة طلباً للإيجاز والاختصار.

أما شخصيته فهي وإن ضنت بوصفها مظان ترجمته، فيمكن لقارئ كتبه أن يلمح معالمها من خلال السطور، فهي لا تخلو من مسحة غرور، واعتداد بالنفس، يلمح ذلك من خلال استعماله لضمير المعظم نفسه حين يبدي رأيه في مسألة، ويستعمل ضمير المفرد للمخاطب، فيقول: فإن قلتَ، قلنا، ويلمح ذلك أيضاً من عبارات الأحكام التي يطلقها على الرأي المخالف، فهو كثيراً ما يستعمل كلمة (وهذا خطأ، وهذا فاسد، وهذا وهم)، كما في الأمثلة المتقدمة.

ثم إنه يميل إلى نحاة البصرة، فيدافع عن مذهبهم، ويأخذ بآرائهم،

(١) فاتحة الإعراب١/ ١٩٣.

(٢) فاتحة الإعراب١/ ١٩٥-١٩٤.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب١/ ٣٦، ٣٩، ٤٨، ٨٤، ٣٢٧،

ويجعل نفسه واحداً منهم، فيقول: وقال أصحابنا، وهو رأي أصحابنا.. وغير ذلك.

سابعاً: أبرز معالم منهج الإسفراييني في كتابه:

يتميز كتاب الإسفراييني من حيث المنهج بالأمور الآتية:

- قَصرُ مادة الكتاب على علم الإعراب وحده، فليس فيه موضوعات صرفية، أو صوتية أو بلاغية أو غير ذلك، مما جرت العادة على ذكره في كتب المعاني وإعراب القرآن، وبهذا يتميز عن سابقه.
- حرص المؤلف على ذكر جميع أبواب النحو بطريقة جديدة تختلف عما هي عليه في كتب النحاة، إذ عرضها من خلال ألفاظ الفاتحة. من غير أن يضع عناوين رئيسة لموضوعات النحو، ما خلا بعض المتفرقات أدرجها تحت عنوان (مسألة) أو (فائدة).
- إذا لم يجد منفذًا لبعض موضوعات النحو من خلال ألفاظ الفاتحة، ينفذ إليه من خلال بعض الأمثلة التي لها علاقة بالموضوع الذي أثارته ألفاظ الفاتحة، كما فعل عند حديثه عن (إنّ) وأخواتها، فقد نفذ إليها من خلال قوله (إن الله هو السميع العليم) [1]، حين ضرب ذلك مثلاً على الصفة، عند إعراب كلمة (الرجيم) من الاستعاذة[2].
- اهتم المؤلف اهتماماً كبيراً بالتعليل النحوي، والخوض في دقائق المسائل الخلافية، بل الغريبة أيضاً، مؤيدة بالحجج والبراهين.

---

(١) هذه ليست آية وإنما ضربها المؤلف صيغة من صيغ الاستعاذة، وقد نبه المحقق الكريم لذلك. ينظر: فاتحة الإعراب١/ ١٣١ حاشية ٢.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ١٣١.

- اهتمامه بعزل النحو عن الصرف، لقناعته أنّ لكل علم منهما ضوابطه وقواعده، وبهذا يتميز تميزاً كبيراً عن منهج ابن خالويه الذي جمع بينهما
- إن مصطلح الإعراب عنده يساوي علم النحو ليس إلا، وما سواه دخيل عليه، وبهذا يكون علم الإعراب عنده أكثر خصوصية من حيث الدلالة عما هو عليه عند ابن خالويه.
- عمد المؤلف في نهاية الكتاب إلى وضع فهرس موضوعي مفصَّل، يشير فيه إلى مواضع أبواب النحو من كتابه، متخذاً من ألفاظ الفاتحة دليلاً على ذلك، ومن ذلك قوله: « الاسم المتمكن، لا يخلو، إما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. أما المرفوع فعلى نوعين، أصل، وملحقٌ به. فالأصل هو (الفاعل) وقد عرفته في (الاستعاذة) . والملحق به خمسة أضرب: المبتدأ وخبره، وقد كشفت الغطاء عنهما عند قوله (الحمد لله)، وخبر إنّ وأخواتها، وقد ذكرته في (الاستعاذة)، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، وخبر (ما ولا) المشبهتين بـ (ليس)، وقد سبقت الإشارة إليهما عند قوله (ولا الضالين) ...» [(١)].
- أسهب المؤلف في استقصاء المسائل، والتفريعات، بحيث لا يترك شيئاً يخطر على بال نحوي في المسألة التي هو بصدد بيانها إلا ويذكره، وقد صرّح بذلك في بعض المواضع فقال: «فهذا أقصى ما يمكن في تقرير هذه المسألة»[(٢)].
- اتسم منهجه بتذكير القارئ بموضوع الكتاب الرئيس، إذا ما أوغل في

(١) فاتحة الإعراب ١/ ٥٨٢.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٩١.

البعد عنه، ومن ذلك قوله: « وإذ استقصينا القولَ في وجوه إعراب المضارع، فلنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: (أعوذ) فعل لا بدّ له من فاعل..»[1].

- احتج بالقرآن الكريم والقراءات، وبعض الأحاديث الشريفة، وأشعار العرب وأمثالها، وأقوال العلماء.

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١/ ٦٦.

المبحث الثالث

إعراب أم الكتاب لابن المنفلوطي، ت ٧٧٤هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ - التعريف بالمؤلف.

أما المؤلف(١): فهو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف، ولي الدين الدِّيباجي، يعرف بالمنفلوطي، أو بابن المنفلوطي(٢)، وكان يعرف أيضاً بابن خطيب مَلَوي(٣).

ولد سنة (٧١٣) للهجرة، ونشأ في دمشق، وأخذ العلوم عن جملة من علماء عصره، في مقدمتهم والده، والشيخ نور الدين الأردبيلي وغيرهما، وكان يتنقّل بين دمشق ومصر، ثم استقر بمصر، وفيها توفي ليلة الجمعة، في الخامس عشر من ربيع الأول، سنة (٧٧٤) عن إحدى وستين سنة(٤).

وكان له مكانة علمية متميزة بين أبناء عصره: قال ابن قاضي شهبة، ت٧٩٠هـ « وسمع من جماعة وتفقه وبرع في فنون العلم...»(٥).

---

(١) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٥/ ٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١١٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٢. ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٢٧.

(٢) بعض مصادر ترجمته نصت على أنه يعرف: بابن المنفلوطي، ذكر ذلك ابن قاضي شهبة في الطبقات ٣/ ١١٢، وابن العماد في شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٨/ ٢٢٧. وقال ابن حجر في الدرر الكامنة ٥/ ٣٣ يعرف بالمنفلوطي. وكذا جاء الأمر في مطلع النسخة الخطية رقم (٣٢١٦)، ويعرف أيضاً: بولي الدين المنفلوطي، والديباجي.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٣٣.

(٤) الدرر الكامنة ٥/ ٣٣. وينظر: مصادر ترجمته المتقدمة.

(٥) طبقات الشافعية ٣/ ١١٢.

وقال ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ : « ...نشأ على قدم صدق في العبادة والأخذ عن أدب الشيوخ، وله اليد الطولى في المنطق والأصلين، والفقه، والتصوف. كثير التواضع...، وتجرد إلى الروم، وخدم جماعة من المؤمنين... ودرّس بالقبة المنصورية وغيرها، وكان قليل التكلف إذا لم يجد ما يركب مشى، كثير الإنصاف، خبيراً بدينه ودنياه...» [١]

وقال ابن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ «برع في التفسير والفقه، وكان حلو العبارة، حسن الوعظ، كثير العبادة، جمع، وألف، وأشغل، وأفتى، ووعظ، وكان من ألطف الناس وأظرفهم شكلاً وهيئة، وله تآليف بديعة الترتيب»[٢].

٢- التعريف بالكتاب:

لا يزال الكتاب فيما أعلم مخطوطاً، ويعمل على تحقيقه زميلنا الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود. وفي المكتبة الظاهرية بدمشق منه نسختان خطيتان، رقم الأولى (١٨٠٢)، وهي نسخة تامة، خطها جيد، تقع في (٢٣) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، لم يذكر فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ. ورقم الثانية (٣٢١٦)، وهي نسخة مختصرة جداً، تقع في (٨) ورقات فقط، في كل صفحة (٢١) سطراً، خطها رديء، اشتملت الورقة الأولى منها على اسم المؤلف والعنوان. لديّ نسخة منهما، وسوف أعتمد في هذه الدراسة على النسخة الأولى إن شاء الله تعالى.

(١) الدرر الكامنة ٥/ ٣٣.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢.

ثانياً: قيمة الكتاب العلمية:

تكمن قيمة هذا الكتاب العلمية في كونه متناً مختصراً في النحو العربي الخالص، واضح العبارة، سهل الحفظ والاستظهار، جل شواهده وأمثلته من القرآن الكريم. ويتميز في طريقة عرضه ومنهجه، ويعكس جانباً من شخصية مؤلفه العقلية والثقافية. ويؤكّد ما قاله ابن العماد في ترجمته بأنه: «كان حلو العبارة...له تآليف بديعة الترتيب»[١].

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها ابن المنفلوطي في كتابه ومنهجه في عرضها:

لم يشر المؤلف إلى معالم منهجه في كتابه، ولم يذكر الأسباب التي دعته إلى تأليفه، بل لم يقدم له أصلاً، غير أن الناظر في الكتاب سرعان ما يدرك، أن مؤلفه قد مزج في بناء مادته بين المنهج التقليدي، الذي دأب عليه النحاة في تآليفهم، وبين منهج معربي سورة الفاتحة، إذ بدت معالم المنهج الأول في كثير من التعريفات، والتقسيمات، والمصطلحات، والشواهد، وأسماء الأبواب، وتسلسل المواد داخلها، كما أن بدايته كانت كبدايتها، إذ بدأ كلامه ببيان أقسام الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف، ثم راح يعرِّف كل قسم منها.

وأفاد من الثاني أسلوب النفاذ إلى أبواب النحو الرئيسة من خلال ألفاظ الفاتحة، مع التزام تام بإعراب جميع حروفها، مدرجاً معها الاستعاذة كمن سبقه. وكان منطلقه الأول من كلمة (أعوذ) التي اتخذها سبيلاً

(١) شذرات الذهب ٦/ ٢٣٢.

للحديث عن الفعل المضارع، وعلاماته، ونواصبه، وجوازمه، وما يتطلبه الأمر من فاعلية. ونفذ من خلال كلمة (بالله) إلى حروف الجر، والأسماء المبنية بناء أصلياً، والمبنية بناء عارضاً، والمنادى ومتعلقاته، والتوابع: كالعطف، والنعت، والبدل، والعدد التركيبي، والغاية المقطوعة عن الإضافة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به. وتحدث عن علامات الحروف، وسبب بنائها من خلال (من) التي في لفظ الاستعاذة، أما كلمة (الرجيم) فكانت سبباً للحديث عن النعت.

أما البسملة فقد تحدث من خلالها عن قسمي الإضافة اللفظية والمعنوية، وجواز قطع النعت. وتحت لفظ (الحمد) تحدث عن العلم، والمبتدأ والخبر، وما يعمل عمل الأفعال من الأسماء، وأفعال القلوب والظن، وإنَّ وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والحروف المشبهات بليس، ونائب الفاعل، والأفعال المتعدية لأكثر من فعل.

وتحدث تحت لفظ (إياك نعبد) عن المفاعيل جميعاً، المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول معه، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، والاستثناء، والبدل، وهكذا يستمر حتى يصل إلى لفظ (آمين) وبذلك يكون قد أنهى حديثه عن أبواب النحو كافة.

أما بقية حروف الفاتحة التي لم يذكر تحتها شيئاً مطولاً من أبواب النحو، فيعربها بإيجاز شديد محيلاً على ما تقدم ذكره ؛ لأنه قد سبق لها مثيل، ومن ذلك قوله: « (بسم) جار ومجرور، الجار: حرف الباء، والمجرور:

اسم. وعلامة جرّه كسرة آخره، وهي الميم، وفيه الأحكام الستة المتقدمة»[١]. ومن ذلك قوله تحت لفظ (الحمد) : « وفي الحمد من الأحكام ستة: اسم معرب بالحركات الثلاثة اللفظية، مرفوع، أما أنه مرفوع؛ فلأنه أحد المرفوعات الخمس، أعني المبتدأ، والخبر، والفاعل، وقد تقدم الكلام عليها.»[٢].

وبعد ذلك أحسب أنه قد آن الأوان لعرض جانب من نص الكتاب، ونختار ما قاله تحت أول كلمة من ألفاظ الاستعاذة؛ لأنها تشكل بداية الكتاب، وفيها الكثير من المسائل النحوية التي اتخذها المؤلف فيما بعد أصولاً يحيل القارئ إليها، عند ورود أمثالها. فمن ذلك قوله: «أقسام الكلام ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف، لأن الكلمة إما أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، فإن لم تدلّ فهي الحرف، وإن دلت فإما أن تقترن بزمان معين أو لا، فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم.

أعوذ: فعل: لأنها كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان معين مضارع، لأنّ في أوله إحدى الزوائد الأربع، وتخلفها أخواتها وتقبل لم وأخواتها: الياء، والنون، والتاء.

معرب: لأنه لم يتصل به نون التوكيد، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف٣٢]، ولا نون النسوة، نحو ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾[النور٣١].

بالحركات: لأنه لم يتصل به ألف اثنين نحو(يفعلان)، ولا واو الجماعة

(١) إعراب أم الكتاب ق ٧.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ١٢.

نحو (يفعلون)، ولا ياء الإناث نحو (تفعلين) .

اللفظية: لأنه ليس بمعتل، وحروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء، نحو: (يخشى، ويغزو، ويرمي).

مرفوع: لأنه تجرد عن الناصب والجازم لفظاً، وتقديراً.

أما الناصب لفظاً: فأربعة : أن، ولن، وإذاً، وكي.

وأما الناصب: تقديراً : فـ(أن) المصدرية، بعد ستة أحرف ثلاثة من حروف الجر وهي: اللام، وكي، وحتى. وثلاثة من حروف العطف وهي: الواو، و أو، والفاء.

مثال اللام قوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ﴾[النساء١٣٧]، تقديره: لأن يغفر. ومثال : كي. ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾[الحشر٧]، تقديره : كي أن لا يكون. ومثال (حتى) ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ﴾[الإسراء٩٠] تقديره: حتى أن تفجر. ومثال (الواو) ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[آل عمران١٤٢] تقديره : وأن يعلم. ومثال : أو. (لألزمنك أو تقضيني حقي) تقديره: أو أن تقضيني حقي. وأما الفاء فلا تقدر أن بعدها إلا في جواب نفي أو طلب.

وأما الجوازم لفظاً فخمسة: (لم ولما النافيتان، واللام ولا الطلبيتان، وإن الشرطية، وما حمل عليها من أدوات الشرط، فمن خاصتها أن تجزم فعلين الأول الشرط، والثاني: الجزاء. والمحمول عليها اثنا عشر: أين، وأنى، وإيان وأي، ومن، وما، ومتى، ومهما، وإذما، وإذاما، وكيفما، وحيثما.

والطلب: يشمل ثمانية أشياء : الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض.

مثال النَّفي: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾ [الأنعام ٥٢].ومثال الأمر: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة١١٧]. ومثال النَّهي: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه٨١]. ومثال الاستفهام: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف ٥٣] تقديره : فإن يشفعوا. وعلامة النصب : حذف النون . ومثال الدعاء: (رب ارزقني مالاً فأنفقه في سبيلك). ومثال التمني: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء٧٣]، ومثال الترجي: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ (٤)﴾[عبس]. ومثال العرض: (ألا تنزل عندنا فتصب خيراً) . ومثال التحضيض: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ﴾[طه١٣٤] وحروف التحضيض أربعة : لولا، ولو، ولم لا، وهلا.

وأما الجازم تقديراً : فإِنْ الشَّرطية في جواب الطلب، بإسقاط الفاء، وقد تقدم أن الطلب يشمل ثمانية أشياء.

مثال الأمر:﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ﴾ [نوح ١٠-١١]، فقوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ﴾. فعل مضارع مجزوم بـ(إِنْ) الشَّرطية. تقديره: إِنْ استَغْفَرُوا يُرْسِلْ. ومثال الدعاء: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي﴾[مريم ٥-٦].

تنبيه: كُلُّ فِعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ إما ظاهر وإما مضمر، والمضمر إما بارز، وإما مستتر، والاستتار إما جائز، وإما واجب، والواجب في أربعة مواضع: في فعل الأمر مطلقاً، وفي المضارع إذا افتتح بالهمزة أو بالنون، أو

بالتاء.

ففاعل (أعوذ) : ضمير مستتر وجوباً.»[1] .

هنا ينهي المؤلف إعراب لفظة (أعوذ) من كلمات الاستعاذة ثم يشرع بإعراب كلمة (بالله) فينطلق من خلالها للحديث عن حروف الجرّ ومعانيها.

رابعاً: مصادر ابن المنفلوطي ومنهجه في الإفادة منها.

لم يذكر المؤلف أي كتاب من الكتب التي اعتمد عليها، ولم يذكر أي عالم من علماء النحو أو غيرهم، ولكني أرجح أن يكون قد اعتمد المؤلف على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ ؛ لأنه ساق في كثير من المواضع بعض شواهده الشعرية والنثرية، وعبارته قريبة من عبارته، وأسلوبهما في التفريع والتقسيم متشابه.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن المنفلوطي ومنهجه في توظيفها.

اعتمد ابن المنفلوطي على أربعة أنواع من الشواهد وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والأمثلة المصنوعة.

أما اعتماده على القرآن الكريم فيأتي في المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد المواضع التي استشهد عليها بآيات من القرآن الكريم أكثر من مئة وستين موضعاً، وقد مرّ في نصه السابق الكثير من الأمثلة التي تشهد على ذلك، لذا لا حاجة بنا لتكرار الأمثلة هنا.

(١) إعراب أم الكتاب ق ١-٢.

وأما الحديث الشريف فقد استشهد منه بأربعة أحاديث فقط، وهي مشهورة ومتداولة في بعض كتب النحو، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: (خمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ) [(١)]، وقوله: (أَمرٌ بمعروفٍ صَدَقةٌ، ونهيٌ عن مُنكَرٍ صَدَقةٌ) [(٢)]، وقوله: (لا أَحدَ أَغيرُ مِنَ الله) [(٣)]، وقوله: (تُسَبِّحونَ وَتُحَمِّدونَ وتُكَبِّرونَ اللهَ ثلاثةً وثلاثينَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ) [(٤)] .

وأما الشِّعر فلم يركن إليه كثيراً كما هو الشأن في معظم كتب النحو، بل لم يلجأ إليه إلا مضطّراً، وقد وقع ذلك منه في عشرة مواضع فقط، وهي من الأمثلة المشهورة المتداولة جلها في أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، ولم ينسب منها أي بيت لقائله، بل لم يقل قال الشاعر قط، وإنما يقتصر على قوله: (كقولهم)، أو (كقوله)، أو (نحو) ثم يذكر الشاهد الشعري، وكأنه أراد أن يخلي كتابه من الشعر كله، فلم يستطع، فأخلاه من أسماء الشعراء، وما به يلقبون[(٥)]. ولعل الذي قاده إلى ذلك شدة ورعه التي أشار إليها صاحب شذرات الذهب في ترجمته، وقد تقدم ذلك، وهو أمر لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

أما الأمثلة المصنوعة فهي الأخرى قليلة أيضاً، لا تكاد تذكر إلا إذا

(١) إعراب أم الكتاب ق ٩/ أ، وينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٤.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ٩/ أ، وينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٤، ومغني اللبيب ٦٠٩،

(٣) إعراب أم الكتاب ق ١٢/ أ، وينظر: شرح الكافية الشافية، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥، ومغني اللبيب ٨٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٣٠.

(٤) إعراب أم الكتاب ق ١٣/ أ، وينظر: شرح شذور الذهب ٥٤١، وشرح قطر الندى ١٩٨.

(٥) ينظر: إعراب أم الكتاب ق ١١، ١٢، ١٦، ١٧.

تعذر وجود الشاهد في كتاب الله.

سادساً: اهتمام ابن المنفلوطي بالتعليل وإبداء الرأي:

لم يعن ابن المنفلوطي في كتابه بإبداء رأيه أو أي رأي لعالم آخر،كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما أنه لم يعن بالخلافات النحوية والبحث عن الأسباب التي ترجح قولاً على آخر، وإنما كانت عنايته منصبة على القواعد النحوية المسلّمة التي لا خلاف فيها؛ لغرض الإفادة العلمية لطالب العربية غير المختص، لذا اعتمد على علل تعليمية من شأنها أن ترسخ فهم القاعدة النحوية عند قارئها، وهذه الطريقة من أهم الأمور التي جعلتني أتوقّف عندها في هذا الكتاب؛ لأنها طريقة جديدة لم أرها في غيره من كتب النحو، وذلك أنه عند إعراب أي كلمة من ألفاظ الفاتحة، يذكر أولاً ما فيها من أحكام إعرابية جملة واحدة، ثم يبدأ بتفسير كل حكم من هذه الأحكام، ثم بعد ذلك يتخذ من هذه الأحكام مصطلحاً للإحالة عليها فيما بعد، من ذلك قوله عند إعرابه للاسم الكريم (بالله) من الاستعاذة : « بالله: جار ومجرور، الجار: حرف الباء، والمجرور الاسم الأعظم... وفي الاسم الأعظم من الأحكام ستة: اسم معرب بالحركات الثلاثية اللفظية مجرور. أما أنه اسم؛ فلأنه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما أنه معرب؛ فلأنه ليس من المبنيات بناءً لازماً كالمضمرات، والمبهمات، والموصلات، وأسماء الصدور، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف...وأما أنه معرب بالحركات الثلاث؛ فلأنه ليس من باب أحمد، ولا من باب مسلمات، أما باب أحمد فهو مما لا ينصرف...وأما أنه معرب بالحركات اللفظية؛ فلأنه لا مقصور ولا منقوص، ولا محكي، ولا متبع،

ولا مضاف إلى ياء المتكلم. وأما أنه مجرور؛ فلأن فيه الحرف، وهو أحد أسباب الجر الثلاثة، وهي: الحرف، والإضافة، والتبعية»[١].

ومن ذلك قوله في لفظة (من) من قوله ﴿مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ «وفي (من) من الأحكام أربعة: حرف مبني على حركة، وحركته فتحة. أما أنه حرف؛ فلأنه كلمة دلت على معنى في غيرها، وأما أنه مبني فلأن الحرف لاحظَّ لها في الإعراب. وأما أنه على حركة فلالتقاء الساكنين، أعني النون واللام، وأما أن حركته فتحة فطلباً للخفة، إذ لو كانت كسرة لكان انتقالاً من ثقيل إلى ثقيل، ولو كانت ضمة لكان انتقالاً من ثقيل إلى أثقل منه»[٢].

ثم بعد ذلك يتخذ من هذه الأحكام مصطلحات يحيل عليها فيما بعد[٣]، ومن ذلك قوله: «وفي قوله تعالى ﴿نَعْبُدُ﴾ الأحكام الستة، فعل مضارع، معرب بالحركات اللفظية، مرفوع. وفي الواو من قوله تعالى ﴿وَإِيَّاكَ﴾ الأحكام الأربعة: حرف مبني على حركة، وحركته فتحة. وفي ﴿إياك﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾ الأحكام المتقدمة. ﴿ٱهْدِنَا﴾ فعل وفاعل، ومفعول أول، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مفعول ثان. ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ نعت الصراط. وفي ﴿ٱهْدِنَا﴾ من الأحكام أربعة: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، أما أنه فعل أمر، فلما تقدم، وأما أنه أمر؛ فلأنه يفهم منه الطلب، ويقبل ياء المخاطبة، وأما أنه مبني؛ فلأنه يدلّ بصيغته على معناه وهو الاستقبال، وأما

(١) إعراب أم الكتاب ق ٢-٦.

(٢) إعراب أم الكتاب ق ٦-٧.

(٣) ينظر: إعراب أم الكتاب ق ٧، ١٦، ٢٠، ٢٢.

بناءه فلأنه معتل، والمعتل مبني على ما يجزم به مضارعه، وفي (نـا) الأحكـام الثلاثة، اسم مبني في محل نصب، وفي ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ الأحكام الستة، ونـصب لأنه تابع، وهو أحد المنصوبات الثلاث...»[1] .هـذا هـو منهجـه بالتعليـل، فهو كما تقدم، يعمل في العلل الأوائل، وفق منهج خاص شقه بنفسه.

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن المنفلوطي في كتابه.

لعله من المفيد بعد هذه الجولة في ثنايا هذا المخطوط أن نلخـص أبـرز مـا يتميـز بـه مـن معـالم منهجيـة عـلى شـكل نقـاط؛ لتكـون أقـرب للحفـظ والاستذكار والمقابلة مع ما شاكله من الكتب التي هي قيد الدراسة، فنقـول : إن أبرز معالمه المنهجية ما يأتي:

- كثرة اعتماده على الشواهد القرآنية، وقلة اعتماده على الشعر العربي خلافاً لما جرت عليـه العـادة في الكتـب النحويـة، مـع اعـتماد لا بـأس بـه عـلى الحديث الشريف.
- التركيز على قواعد النحو الضرورية التي تفيد طالب العربية المبتدئ.
- الابتعـاد عـن الخلافـات النحويـة التـي لا تفيـد طالـب العربيـة غـير المختص.
- شدة الاختصار، ووضوح العبارة، وسلاسـة الأسـلوب،، ويـسر الفهـم والاستيعاب..
- غياب شخصية المؤلف بشكل تام، فلا تكاد تلمح إلا من خلال المنهج.
- خلو الكتاب بشكل تام من أسماء الأعـلام سـوى رسـول الله، صـلى الله

(١) إعراب أم الكتاب ق ١٦-١٧.

عليه وسلم.

- اقتصار مادته على علم النحو فحسب، فليس فيه أية إشارة إلى علم آخر مما له تعلق بالنحو كالصرف، أو البلاغة، أو الصوت وغيرها.
- جمع في طريقة عرضه للمادة بين منهج النحاة التقليدي، ومنهج معربي الفاتحة.

هذه هي أبرز معالم منهج ابن المنفلوطي في كتابه (إعراب أم الكتاب)، وهي معالم فيها شيء من الجدة والتميز، تضع الكتاب في مرتبة خاصة به، وتصنع له كياناً مستقلاً، وشخصية متفردةً، بين ما هو مثله في بابه. وتستقطب مِن أهل العلم مَن لا يريد من النحو غيرَ ما يُقوِّمُ به لسانَه، ويُسدِّد بنانَه، وفيها ما له وما عليه؛ لأنه ليس له شخصية متميزة كما سبق.

المبحث الرابع
القواعد الحسان في إعراب أم القرآن
لابن النجار الدمشقي، ت ٨٦٧هـ

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ - التعريف بالمؤلف:

أما المؤلف[1] فهو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن داود، الدمشقي، الشافعيّ، المقرئ، الشهير بابن النَّجار. ولد بدمشق سنة ثمان وثمانين وسبع مئة تقريباً، وفيها نشأ وتعلم العلوم الشرعية، والعربية، وكان اهتمامه منصباً على علم القراءات فبرع فيها، فأقرأ وألف، وكان من أبرز شيوخه في هذا الفن ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ، وصَدَقة المُسَحِّرائي. وكان نجاراً ماهراً،و يتقن الحساب، واشتغل في أدب الأبناء، والوعظ، وكان خَيِّراً، ثقة، مفتياً.

قال علم الدِّين السَّخاوي في ترجمته «محمد الشَّمس بن النَّجار الدِّمشقي. كان نجاراً بارعاً في صنعته، متقدماً فيها خصوصاً في الأشياء الدقيقة، ثم أعرض عنها وأقبل على القراءات فأخذها عن صدقة المسحرائي، وابن الجزري، بل واشتغل في فنون أدب الأبناء والوعظ، وكان

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٣٠٨، وحوادث الزَّمان ووفيات الشيوخ والأقران ٩٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣١٠، والأعلام ٥/ ٣٣٤، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٥٩. وبحث ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي ص ٢٨٩، ع١٠.

خيراً. وممن قرأ عنده القطب الخيضري وأفاد ترجمته»[1].

٢- التعريف بالكتاب.

الكتاب لم ينشر بعد، وقد انتهيت من تحقيقه على نسختين خطيتين تامتين، تقع الأولى في (٢٨) ورقة، في كل صفحة (١٥) سطراً، منسوخة بخط محمد مصطفى، في شهر ربيع الأول سنة ٩٧٨هـ، وتقع الثانية في (٢٢) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، لم يذكر فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ. وهو الآن تحت الطبع في دار البشائر بدمشق، أسأل الله، أن ييسر أمره، وينفع به طلاب العلم.

ثانياً: قيمة كتاب ابن النجار العلمية.

أما قيمته العلمية فهي تكمن في طبيعة مادته التي تقوم على خدمة كتاب الله، وطبيعة عرضها، وتنوع موضوعاته، وحداثة ظهوره لأنه لم ير النور بعد ولم يطلع عليه أهل العلم، ويلقي الضوء على جانب كبير من شخصية مؤلفه العلمية والثقافية، لأن معظم كتبه لم تطبع بعد. ثم إنه واحد من جملة كتب قلائل تميزت في ربط النحو العربي ربطاً مباشراً بسورة الفاتحة، وحسبه بهذه من ميزة، فهو نوع من التأليف يستحق أن يعنى به الباحثون، ويلتفت إليه الدارسون.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها ابن النجار في كتابه ومنهجه في عرضها.

قسم ابن النجار مادة كتابه على أربعة عناوين رئيسة هي: المقدمة، وإعراب

---

(١) الضّوء اللامع م٥/ ج١٠/ ١٠٧، رقم ٣٧٣. تجدر الإشارة هنا إلى أن السخاوي ترجم له مرتين، وقد نبهت على ذلك في مقدمة تحقيقي لكتاب ابن النجار القواعد الحسان، وفي البحث الذي نشرته عنه السابق الذكر.

الاستعاذة، والقول في البسملة، والقول في إعراب الفاتحة.

بيَّن في المقدمة سبب تأليف الكتاب، ونصَّ على تسميته، ولم يفصح فيها عن معالم منهجه، ثم بعد المقدِّمة بدأ بسرد مادة كتابه مبتدئاً بإعراب (الاستعاذة)، وتحت هذا العنوان حاول أن يعرّف القارئ بجملة من القواعد النحوية والصرفية مما له تعلق بلفظ الاستعاذة، من قريب أو بعيد.

إذ بيّن أول الأمر معنى الاستعاذة، واشتقاقها، ثم تحدث عن فعل المضارع وعلاماته، وكيفية إعرابه في جميع أحواله، وعن الفاعل وطبيعته، وعن الفعل الماضي وأنواعه معتلاً وصحيحاً، مجرداً ومزيداً، ثم قرر قاعدة في معرفة اسم الفاعل واسم المفعول، وقاعدة أخرى في معرفة النطق بفعل الأمر، وذكر جميع حروف الجر، وأشار إلى أنه سوف يفصّل القول في معانيها عند حديثه عن البسملة، وتحدث عن اشتقاق لفظ (الشيطان)، وأثبت قاعدة للتعريف بالنعت وأحواله.

ثم انتقل إلى البسملة فتحدث عن اشتقاق لفظ (اسم) وبين ما وقع فيه من خلاف، مع ترجيح الوجه الأقوى، وعرّف بالمضاف إليه، وفصل القول في معاني حروف الجر، وتطرق إلى بعض المسائل الصوتية فبيّن المواضع التي ترقق فيها لام لفظ الجلالة، والمواضع التي تفخم فيها، وما يدغم من الحروف في لام التعريف، وأشار أيضاً إلى بعض المسائل البلاغية.

وفي القسم الثالث من الكتاب، وهو (القول في إعراب الفاتحة) أفرغ ما في جعبته في هذا الميدان، إذ تحدّث عن المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع، ومتى تكون ظاهرة غير مقدرة، وتحدث عن المرفوعات، وفصّل القول في المبتدأ والخبر وما يتعلق في جواز حذف أحد أركانه

وعدمه، وأفرد فصلاً لبيان الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، كما تناول المواضع التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، أو الحركات عن بعضها، كما هو الحال في الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المضارع المعتل. مطلقاً عليها مصطلح أبواب النيابة، وتكلم أيضاً على جمع السلامة والتكسير، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والفعل المضارع، وحروف العطف ومعانيها، والفعل الأمر، والمنصوبات (المفاعيل وشبه المفاعيل)، وعلامات النصب، والبدل وأنواعه، والأسماء الموصولة، وعمل اسم المفعول، وما يقوم مقام الفاعل، والتوابع كالتوكيد، والعطف. وتعرض لبعض وجوه القراءات في بعض الكلمات، وتناول بعض المسائل الصرفية والصوتية والدلالية. فضلاً عن إعراب ألفاظ الفاتحة التي هي عماد كتابه، ومنطلقه لبناء مادته.

هذا مجمل ما تناوله المؤلف من موضوعات نحوية في كتابه، وهي من الكثرة بحيث تكاد تغطي مجمل أبواب النحو العربي، عرضها المؤلف بأسلوب جديد يختلف عما هو مألوف في كتب النحو؛ لذا اقتضى هذه الدراسة، التي من شأنها أن تكشف عن منهجه في كيفية العرض، والانتقال من موضوع إلى آخر، وتناوُلِ موضوعٍ في مَوضعٍ دون سواه، وإرجاءِ آخر إلى مَوضِعٍ آخر، ومن شأن هذه الدراسة أيضاً أن تتلمس مواضع الإبداع والتقليد في منهجه، ومن ثَمَّ الحكم عليه سلباً وإيجاباً.

لذا أرى أنه من المفيد هنا أن نتوقّف وقفة مطوَّلة مع الفقرة الأولى من كتابه، وهي (إعراب الاستعاذة) التي استغرقت ست ورقات من

المخطوط، لتتضح للقارئ معالم منهجه.

ابتدأ ابن النجار كلامه في هذه الفقرة، التي هي الفقرة الأولى من كتابه، ببيان معنى الاستعاذة: بأنها استدعاء عصمة الله، وبيّن مكانتها من القرآن، ثم ذكر المصدر الذي اشتقت منه، ثم أعرب اللفظة الأولى منها وهي (أعوذ) فذكر أنه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة، ومنه انطلق لسَوق الأدلة على فعليته، ثم على مضارعته، ثم قاده ذلك للكلام على طبيعة هذا الفعل وبيان العوامل التي تؤثر على حركته الإعرابية.

ثم بعد أن انتهى من ذلك ذكر أن فاعل (أعوذ) مستتر فيه تقديره: أنا. وقد فتحت له هذه المسألة نافذة للكلام على الفاعل وطبيعته من حيث الظهور والاستتار، والحركة الإعرابية، وعلاقته بالفعل، وغير ذلك.

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن البنية الصرفية للفعل (أعوذ)، فبيّن أصل هذا الفعل، ووزنه، وما طرأ على بنيته من تغيير، وبيّن أن ماضيه (عاذ) وكونه معتل العين، قاده ذلك للحديث عن الاعتلال وأنواعه في الأفعال. ثم بيّن مصدره، واسم الفاعل والمفعول، ومن هنا نفذ لوضع قاعدة لمعرفتها.

ثم بعد ذلك بيّن أن فعل الأمر منه (عذ) وقاده ذلك للكلام على طبيعة فعل الأمر وماهيته، وكيفية اشتقاقه والنطق به.

وهو بين هذا وذاك لم يفته أن يتوقّف هنيهة عند بعض المسائل البلاغية التي تولدت من سياق تركيب ألفاظ سورة الفاتحة، وقد يتوقف أيضاً عند بعض المسائل الصوتية، وربما الفقهية أيضاً، مما يضفي على النص طابع

التنوع المعرفي، والارتياح الذهني، وذلك حين يخرج القارئ من ميدان القوانين والقواعد النحوية والصرفية، إلى ميدان الصور البلاغية، والأنغام الصوتية التي تتولد عن النطق بأصوات الحروف التي تتشكل منها الكلمات.

فمن أمثلة المسائل البلاغية التي توقّف عندها قوله: «الحمد. أعمُّ من الشكر؛ لأن الحمد: هو الثناء على الله بجميل صفاته الذاتية وغيرها، والشكر: هو الثناء عليه بإنعامه. ولهذا يقال: حمدت فلاناً على علمه وشجاعته، ولا يقال: شكرته على علمه وشجاعته. فكل شكر: حمد، وليس كل حمد: شكرًا»[1].

وقوله «إن قيل: الرحمن أبلغ في الوصف من الرحيم، بالنقل عن الزجاج[2] وغيره، فكيف قدم الرحمن على الرحيم؟ وعادة العرب في صفات المدح أن يترقوا من الأدنى إلى الأعلى. فالجواب عنه من وجهين: **أحدهما** ما قاله الجوهري[3]، رحمه الله تعالى: أنهما بمعنى واحد، كـ«نديم وندمان»، فعلى هذا القول لا يَرِدُ السؤال. **والثاني**: إنما قُدِّمَ لمعنى لطيفٍ؛ وهو أن الاسم الكريم، أعني الجلالة، خاصّ بالباري، سبحانه وتعالى، لا

(١) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بالزجاج، ت ٣١٦هـ. تنظر ترجمته في: مراتب النحويين ٣٥، وأخبار النحويين ١١٣، وطبقات النحاة واللغويين ١١١، وتحفة الأريب ١/ ٤٢١.

(٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد، الجوهري، صاحب الصحاح، ت ٣٩٣هـ. ينظر: الاغتباط فيمن رمي من الرواة بالاختلاط ٥٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة رقم ٥٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦، رقم ٩١٣.

يسمى به غيره، لا مفرداً ولا مضافاً، فقدم لذلك . و«الرحيم»: يوصف به غيره مفرداً أو مضافاً، فأخّر لذلك؛ لأنه يجوز أن يقال: رجل رحيم، ورحيم القوم. و«الرحمن»: يوصف به غيره مضافاً فيقال: «رحمان قومه»، ولا يوصف به مفرداً إلا الله تعالى، فوسِّطَ لذلك، والله أعلم»(١).

وقوله: « قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ بعد قوله:﴿الحمد لله﴾ خروج من الغيبة إلى الخطاب، وعكس هذا في الخروج من الخطاب إلى الغيبة،كقوله تعالى:﴿ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ (يونس ٢٢) وذلك شائع في كلام القوم نثراً ونظماً، وهو ضربٌ من البلاغة؛ لأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان أحسن من إجرائه على أسلوب واحد تطريبًا لانبساط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه»(٢).

ومن أمثلة المسائل الصوتية التي توقف عندها، تقريره قاعدة في كيفية نطق لام لفظ الجلالة، فقال: «قاعدة: اعلم أن الاسم الكريم يقع بعد الحركات الثلاث، وهي: الضمة، والكسرة، والفتحة، فإن وقع بعد كسر رُقِّقَ، وإن وقع بعد فتح أو ضم فخّم، كما أشار [إليه] الشاطبي(٣)، رحمه الله تعالى»(٤).

---

(١) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٢) القواعد الحسان: ق ٦٥.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن فِيْرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، ت ٥٩٠هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٦٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٧٠، وطبقات القراء ٢/ ٨٨٣، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٤) القواعد الحسان: ق٤٧.

ومن ذلك بيانه للحروف التي تدغم فيها لام التعريف، فقال: «تنبيه: اعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفاً، منها تسعة تسمى المثلثات الثلاثة؛ لأنَّ كلَّ ثلاثة منها أخوات في المخرج. فالثلاثة الأولى: الطاء، والدال المهملتان، والتاء المثناة فوق. والثانية: الظاء، والذال، والثاء المثلثة. والثالثة: الصاد، والسين، والزاي، وتسمى هذه الثلاثة الأخيرة حروف الصفير. وبقي النون، واللام، والواو، والضاد، والشين المعجمتان، فهذه الأربعة عشر حرفاً لا يجوز فيهن إلا الإدغام، وتسمى هذه اللام الشمسية، أعني اللام المدغمة، وتظهر فيما عدا هذه الحروف المذكورة، وتسمى القمرية...» [١].

ومن ذلك إقراره قاعدة في كيفية النطق بحركة الهمزة في فعل الأمر فقال: «قاعدة: في معرفة النطق بحركة الهمزة في الأمر. إذا أردت ذلك فانظر إلى ماضيه؛ إن كان رباعياً؛ نطقت بالهمزة مفتوحة أبداً، وتكون همزة قطع، وإن كان ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً؛ نظرت إلى ثالث المضارع؛ إن كان مضموماً؛ نطقت بالهمزة مضمومة، وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً؛ نطقت بالهمزة مكسورة، وتكون همزة وصل»[٢].

أما على صعيد الفقه فقد راح يفصِّل القول في رأي الفقهاء في موضوع القَسَم، وذلك في معرض حديثه عن حروف القسم[٣]، وقد ذكرت ذلك في الملاحظات على منهج المؤلف؛ لأنه خروج مفرط على

(١) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٢) القواعد الحسان: ق ٧٢.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٥.

موضوع الكتاب ومنهجه.

هذا هو منهج المؤلف وطريقته في سرد مادة كتابه، ولعل ما قدمناه يغني عن الإطالة، ولا سيما أننا أفردنا له بحثاً مستقلاً في هذا الباب.

رابعاً: مصادر ابن النجار ومنهجه في الإفادة منها:

لم يذكر ابن النجار من الكتب التي اعتمد عليها غير كتابين هما: التلقين لابن جني، ت ٣٩٢هـ، وكتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) لمحمد بن أبي الفتح البعلي،ت ٧٠٩هـ، غير أن الناظر في كتابه يدرك أنه اعتمد على جملة كتب لم يسمها منها: الدرّ المصون للسمين الحلبي، والإنصاف لابن الأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، والجنى الداني في حروف المعاني، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

أما على صعيد الرجال فقد ذكر أسماء ستة وعشرين عالماً، سبعة عشر عالماً هم من أهل اللغة والنحو وهم: الخليل بن أحمد، ت ١٧٠هـ، وسيبويه، ت ١٨٠هـ، والأخفش الأوسط، ت ٢١٦هـ، والفراء ٢٠٧هـ، والمبرد ت ٢٨٥هـ، وثعلب ت٢٩١، وابن كيسان ت ٢٩٩، والزجاج ت ٣١٦هـ، وأبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، وأبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، وابن درستويه ت٣٤٧هـ، وابن الخباز ت ٦٣٩هـ، وابن مالك ت ٦٧٢هـ، والجوهري ت ٣٩٣هـ، والبَلْخِي[1] ت ٣٢٢هـ، وأبو علي الشَّلوبين ت ٦٤٦هـ، وابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ. وستة من الفقهاء هم: الإمام

(١) هو أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، ت ٣٢٢هـ، له ترجمة في معجم الأدباء ٣/ ٦٤، وبغية الوعاة ١/ ٣١١، رقم ٥٨١

مالك ت ١٧٩هـ، والشافعي ت ٢٠٤هـ، وأحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، وإمام الحرمين ت ٤٧٨هـ، والرافعي ت ٦٢٣هـ، والنووي ت ٦٧٦هـ. ومحدّثين هما: البخاري، ومسلم ت ٢٦١هـ. ومقرئاً واحداً هو الشاطبي ت ٥٩٠هـ.

هذا بالإضافة إلى ستة وثلاثين قولاً، نسب ثمانية منها إلى جمهور البصريين، وتسعة أقوال إلى جمهور الكوفيين، وترك تسعة عشر قولاً غفلاً، فقال في ثلاثة منها: وقال آخرون، وعرض الباقي بصيغة التمريض «قيل».

ومن الأمثلة في هذا الباب قوله: «واختلف في الاسم الكريم هل هو جامد نطقت به العرب هكذا، أو مشتق؟ فذهب الخليل بن أحمد وجماعة إلى أنه اسم جامد علم مختص بالباري،سبحانه وتعالى، لا اشتقاق له، كأسماء الأعلام للعباد مثل: زيد، وعمرو.

وذهب آخرون إلى أنه مشتق، واختلف في اشتقاقه فقيل: هو مشتق من (أَلِهَ) بالفتح، إلاهةً، أي: عبدَ عبادَةً، والمعنى أنه سبحانه وتعالى مستحق للعبادة، دون غيره.

وقال المبرد: هو من قول العرب: (ألهت إلى فلان) أي: سكنت إليه...وقيل في اشتقاقه: غير ذلك»[1].

وهو بهذا الصنيع كأنه يرى أن الأهم هو نسبة القول إلى الرجال وليس إلى المصادر، وذلك لأنّ المصادر إنما ينقل بعضها عن بعض بهذه الطريقة، وهو منهج معروف مألوف عن المصنفين، ولاسيما أنه لم يأخذ عنهم بالنص.

---

(١) القواعد الحسان: ق ٤٧.

من هذا يظهر للقارئ أن ابن النجار قد بنى مادة كتابه من جملة غير قليلة من الكتب الأصول، كان قد خبرها وعلم ما فيها فأفاد منها إفادة الخبير العالم، غير أنه لم يسمها، وهو أمر درَج عليه معظم المؤلفين القدامى.

خامساً: طبيعة الشواهد التي اعتمد عليها ابن النجار ومنهجه في توظيفها.

عُني المؤلف بالشاهد القرآني تمثيلاً واحتجاجاً، كما عني بالقراءات القرآنية صحيحها وشاذها، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء، وذلك لتوضيح ما ينبغي توضيحه، وإقرار ما ينبغي إقراره من المسائل النحوية والصرفية التي عرضها في كتابه، وهو في هذا الباب يقدِّم القرآن الكريم على ما سواه، ثم الأمثلة المصنوعة، ثم الشعر.

أما على صعيد القرآن الكريم فقد أربى عدد الآيات التي استشهد بها على مئة وثلاث وعشرين آية، وهو في ذلك إما أنه يسوقها لتوضيح ما يذكره من قواعد النحو والصرف، كتمثيله بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ (يوسف٣٢) لبيان أنّ الفعل المضارع إذا اتصل به إحدى نوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، بني على الفتح[(١)].

وإما لبيان المعنى اللغوي للفظة ما، كاستدلاله على معنى (الرجيم) بالمرجوم، أو المشتوم، إذ استدل على المعنى الأول بقوله تعالى :﴿ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا ﴾ (الملك (٥)، واستدل على المعنى الثاني بقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾(مريم ٤٦).أي: لأشتمنك[(٢)].

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤١.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٥.

وإما لبيان تعاور الألفاظ في الدلالة على المعاني داخل السياق، وذلك كقوله في معرض حديثه عن حرف الجر (من) : « اعلم أن «من» **حرف جر ولها معان: أحدها** أن تكون: **للتبعيض**، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (البقرة ٨)....وتكون بمعنى «**عن**» كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ (الزمر ٢٢)، أي: عن ذكر الله. وقال تعالى: ﴿ يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ (الأنبياء٩٧) أي: عن هذا. وتكون بمعنى: **الباء**. قال الله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ (الشورى ٤٥)...وتكون بمعنى «في» قال الله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (الجمعة ٩) . وتكون بمعنى «**عند**». قال تعالى: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ (آل عمران ١٠)» [١].

وإما لبيان وجه من وجوه اللغة، كاستشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ على كسر نون (إن)، فقال: « على أَنَّ بعضَهم كسرَ نونَ «من» تشبيهاً لها بنونِ «إن» في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾(النساء١٧٦) وهو فصيح[٢] لكنه قليل»[٣].

وإما لإجازة وجه من وجوه النحو، كاستدلاله بقراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ (النساء ١)، بخفض (الأرحامِ) على

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٨-٥٦.

(٢) في (ب): قبيح. وهو تصحيف.

(٣) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٤.

جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[1]. واستدلاله بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ (الأعراف ١٠٥) في قراءة التخفيف. وفي الشاذ أيضاً: ﴿حَقِيقٌ بِأَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ على أن حرف الجر (على) قد يأتي بمعنى الباء[2].

وإما لبيان اشتقاق مسألة صرفية، كاستدلاله على أصل لفظ الجلالة (الله) بأن أصلها (إله) بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ (الزخرف ٨٤).

أما **القراءات القرآنية**[3]. فقد استشهد بالصحيح منها والشاذ فذكر سبعةً وثلاثين وجهاً في أربعة عشر حرفاً، ثمانية أحرف منها في سورة الفاتحة، والخمسة الأخرى من سور أخرى.

وهو في ذلك يحاول أن يذكر كل ما يعرفه من وجوه القراءات الواردة في ألفاظ سورة الفاتحة، صحيحها وشاذها، اللهم إلا في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ ﴾، وقوله: ﴿عَلَيۡهِمۡ ﴾، إذ ذكر أن في الحرفين قراءات كثيرة

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠.

(٣) قضية الاحتجاج بالقراءات في الدرس النحوي، شغلت حيزاً كبيراً من دراسات الباحثين المحدثين؛ وذلك لتباين مواقف النحاة القدامى منها بين محتج بها على إطلاقها، وبين مخطّئ لبعض الوجوه المتواترة منها. للوقوف على جملة من آراء النحاة في هذا الأمر. ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٧١-٨٦، وأثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي ١١٧، وأثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ٨١، وظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ٣٠٢-٣١١، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٢٢٧،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ج١/ ص٢٠.

اقتصر عن ذكرها جميعاً وتعليلها خوف التطويل[١].

ويوجه جميع وجوه القراءات الواردة في هذه الحروف، مبيناً الوجه الإعرابي لكل وجه منها، وكاشفاً النقاب عن معانيها اللغوية والدلالية[٢]، مع بيان الوجه الأقوى معتمداً بذلك على الدليل، ومن أمثلة في ذلك قوله: «وقرئ: ﴿ربَّ﴾ بالنصب، ويكون إما منصوباً: إما بإضمار فعل مقدر تقديره: أمدح، أو أعني، أو على النداء. وقرئ أيضاً: ﴿ربُّ﴾ بالرفع، ويكون رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو»[٣]. ومن أمثلته أيضاً قوله عند حديثه عن وجوه القراءات التي وردت في دال (الحمد) «والرفع أجود لما فيه من العموم والدلالة على ثبات المعنى واستقراره..»[٤].

كما أنه لم يعن بنسبة وجوه القراءات إلى أصحابها، عناية تامة، فقد نسب من كلّ ما أورده أربعة أوجه فقط، ثلاثة منها صحيحة[٥]، والآخر شاذ[٦]، ولم يلتزم التزاماً تاماً بالتنبيه على ما ذَكره من وجوه القراءات الشاذة، بل فعل ذلك صراحة في أربعة مواضع فقط[٧].

وأشار إلى بعض الوجوه الصحيحة بأنها اختيار الجمهور، من غير أن يعبّر صراحة بصحتها. كقوله في رفع الدال من كلمة (الحمد): «والرفع

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٧٣.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٧، ٦١، ٦٢،٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤.

(٣) القواعد الحسان ق: ٦١.

(٤) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٦٧.

(٦) ينظر: القواعد الحسان ق: ٧٤.

(٧) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠، ٦٤، ٧٣.

أجود... وهو اختيار سيبويه، رحمه الله، وعليه الجمهور»[1]. وقوله عند حديثه عن فتح النون الأولى، وكسرها من قوله تعالى: ﴿نستعين﴾: «والجمهور على فتح النون.. »[2]. وعند حديثه عن همز قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾: «وقرئ ﴿**ولا الضألين**﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب...لكن الجمهور على ترك الهمزة»[3].

اتخذ من القراءات بقسميها الصحيحة والشاذة، حجة له، ودليلاً قاطعاً في تقعيد قواعد النحو، إذ أجاز بعض وجوه النحو التي رفضها بعض النحاة، من ذلك احتجاجه بقراءة حمزة، وهي قراءة صحيحة متواترة، على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[4]، ومن ذلك إقراره بجواز العطف على اللفظ وعلى المحل، محتجاً بوجهين من القراءة لحرف واحد، أحدهما صحيح، والآخر شاذ، وفي ذلك يقول: «**ثم اعلم** أنه يجوز العطف على اللفظ وعلى المحلّ، فإذا قلت: «ليس زيد بكاتب ولا شاعر»، فلك في شاعر وجهان: أحدهما: العطف على اللفظ، وهو الجر. الثاني: العطف على المحلّ وهو النصب، لأن الأصل: ليس زيد كاتباً، والباء زائدة. ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (التوبة ٣).قرئ برفع ﴿رسوله﴾ وبنصبه[5]، فمن رفعه عطفه

(١) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٢) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٣) القواعد الحسان ق: ٧٤.

(٤) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

(٥) قراءة الرفع هي القراءة الصحيحة المشهورة، وهي قراءة الجماعة، أما قراءة النصب: فقد =

على محلّ اسم الله تعالى؛ لأن موضعه رفع بالابتداء، و«أنَّ» طرأت عليه، ومن نصبه عطفه على اللفظ[(١)]، فاعرف ذلك»[(٢)].

احتج بوجه من وجوه القراءات لإثبات وجه آخر، من ذلك قوله: «وقرئ (**ولا الضألين**) بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب، حكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَـأْنٌّ﴾ (الرحمن ٣٩) بالهمزة، فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شأبة، ودأبة. مهموزاً، لكن الجمهور على ترك الهمزة»[(٣)].

وبناء على ذلك نخلص إلى القول: إن ابن النجار له عِلْم وافر بالقراءات القرآنية، صحيحها وشاذها، وهي عنده حجة قاطعة في إثبات قواعد النحو العربي، وكأنه أراد من خلال اللجوء إليها بهذه السعة، أن يردّ عملاً لا قولاً على النحاة الذين كانت مواقفهم غير مرضية من القراءات القرآنية، كالمبرد والفراء وغيرهما، ويقف مع مَنْ يرى أن القراءات القرآنية حجة داحضة يجب الأخذ بها والركون إليها كأبي حيان، والسيوطي وغيره.

= رويت عن زيد عن يعقوب. في المستنير٢/ ١٧٥، ومصطلح الإشارات٢٦٨، ونسبت للحسن البصري، في تفسير الطبري ٨/ ٧٠، وهي ليست في المفردة، ولا في المصطلح. ونسبت إلى: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي في البحر المحيط ٥/ ٨ . وينظر أيضاً: معجم القراءات ٣/ ٢٤٤.

(١) أي: اسم (إن) وهو لفظ الجلالة بعد نصبه، وأجاز الزمخشري أن تكون الواو بمعنى، (مع)، أي: برئ معه منهم. الكشاف ٣/ ١١.

(٢) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٣) القواعد الحسان ٧٤.

أما على صعيد الحديث الشريف فلم يكثر ابن النجار من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتابه، ولم يخله منه تماماً، وإنما احتج فيه ببعض المواضع شأنه في ذلك شأن الكثير من النحاة، وكان جملة ما احتج به من ذلك ستة مواضع أورد خمسة منها لبيان دلالة بعض الألفاظ داخل السياق، وأورد السادس لبيان مسألة فقهية تتعلق بحرمة القسم بغير الله، وهو خارج عن موضوعه. وهو في ذلك لم يعن بذكر سند الحديث الشريف أو راويه الأول، وإنما كان يكتفي بقوله: كقول النبي، صلى الله عليه وسلم، اللهم إلا في موضعين، إذ قال في أحدهما: روي عن ابن عباس، وفي الثاني: إلا أن البخاري ومسلماً رويا عن النبي، صلى الله عليه وسلم. ولم يعن ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، كما أنه لم يلتزم التزاماً تاماً بلفظ بعض الأحاديث، وكان عليه أن يلتزم ذلك؛ لأنه في صدد إثبات مسألة نحوية أو لغوية، ولا فائدة من الحديث إن لم يكن لفظه لفظ النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يسق الحديث كاملاً؛ وإنما يقتصر على ذكر عبارة منه فيها موطن الشاهد.

نخلص من هذا إلى أن ابن النجار، لم يول الحديث حقه، ولم يركن إليه كما ينبغي في الاحتجاج به في الدرس النحوي، كما هو الحال عند كثير من النحاة الذين تقدموا عليه، ولعل الذي جعل المؤلف يقصّر في هذا الجانب، والله أعلم، كونه مقرئاً وليس بمحدّث.

أما على صعيد الشاهد الشعري والنثري : فقد اعتنى ابن النجار بذلك كغيره من النحاة الذين اعتادوا الإكثار من الاستشهاد بالشعر في كتبهم، إذ ذكره في ثمانية وعشرين موضعاً، توزعت موضوعاتها على ما كان

مطرداً من القواعد النحوية والصرفية، والمسائل اللغوية، وكذا ما كان نادر الورود قليل الاستعمال. وابن النجار لا يتميز عن غيره من النحاة في هذا الباب، فقد عمد إلى الاستشهاد بما هو متداول بين النحاة من الأشعار، من غير عناية بنسبة القول إلى قائله، وإن كان مشهوراً، فلم ينسب منها سوى شاهدين اثنين فقط، أحدهما لجرير[١]، والآخر للأخطل[٢]، كما أنه لم يتم بعضها إذ اقتصر في سبعة منها على شطر البيت أو بعضه[٣].

أما عنايته بالشاهد النثري المنسوب إلى العرب فقد ركن إليه في أربعة مواضع فقط استشهد بها على ما هو نادر وقليل أو شاذ في كلام العرب.

أما على صعيد احتجاجه بأقوال العلماء فقد بلغ جملة ما نقله في كتابه من الأقوال والآراء، نحو مئة قول ورأي، نسب منها نحو أربعين قولاً لأصحابها، وأغفل نسبة الباقي، وكان سيبويه هو الأكثر حضوراً بين هؤلاء العلماء، إذ نسب إليه ستة أقوال، ونسب لشيخه الخليل بن أحمد أربعة أقوال، وكذا فعل مع ثعلب أحمد بن يحيى، أما الفراء، وابن هشام، فقد نسب لكل منهما ثلاثة أقوال، وأورد للمبرد قولين، ومثلهما للزجاج وأبي علي الفارسي، وأفرد ما تبقى للبقية.

وهو في ذلك إما أن يذكر هذه الأقوال للاحتجاج بها، وبيان ما هو أمثل فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف، من ذلك اتخاذه من اختيار سيبويه مرجِّحاً لقراءة الرفع في قوله تعالى (الحمدُ لله) فقال:« والرَّفعُ

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٠.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٧٤.

أَجود. لما فيه من العمومِ والدلالة على ثبات المعنى واستقراره، وهو اختيار سيبويه، رحمه الله. وعليه الجمهور»[1].

وإما لبيان آراء العلماء فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف من غير ترجيح رأي على آخر، لاحتمال المسألة تلك الوجوه. من ذلك بيانه لمعاني (رُبَّ)، فقال: « وأما «رُبَّ»: فمعناها: التقليل، وهو مذهب الأكثرين. وقال ابن درستويه، وجماعة: إنها للتكثير أبداً. وتوسط ابن هشام فقال: ترد للكثير كثيراً، وللقليل قليلاً»[2].

وإما لبيان الرأي المتفرد بالمخالفة وإظهار ضعفه، من ذلك عرضه لرأي ثعلب في أن (الرحمن) معرَّب من العبرانية، فقال: « (الرحمن) صفة لله، وهو اسم عربي، خلافاً لثعلب في تعريبه من العبرانية»[3].

أما على صعيد لهجات العرب فقد كانت له عناية بها إذ وجّه من خلالها بعض وجوه القراءات التي وردت في ألفاظ الفاتحة، كما أبان أنّ لبعض الألفاظ أكثر من لغة.

فمن أمثلة الأمر الأول: توجيهه لقراءة فتح همزة (إياك) بأنّ ذلك لغة مسموعة، ولمن قرأها (هياك) بقلب الهمزة هاء، بأنّ ذلك شائع في كلامهم[4]. وكذلك توجيهه لقراءة فتح النون الأولى من قوله تعالى (نستعين) وكسرها، بأن الفتح لغة قريش، والكسر لغة تميم، وأسد، وقيس،

(١) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٤.

وربيعة[١]. وكذا (الصراط) بالصاد، إذ ذكر أن ذلك لغة قريش[٢]. ومن ذلك أيضاً قوله: «وقرئ ﴿ولاالضألين﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب..» [٣].

ومن أمثلة الأمر الثاني: ذكره أن في كلمة (اسم) خمس لغات[٤]، وفي (رُبَّ)عدة لغات[٥]، وفي كلمة (آمين) لغتان[٦]، وفي (الذي) أربع لغات[٧]، وفي (حاشا) ثلاث لغات[٨].

سادساً: اهتمام ابن النجار بالتعليل وإبداء الرأي:

اهتم ابن النجار اهتماماً واضحاً بالتعليل، إلا أنه لم يبلغ بذلك مبلغ الإسفراييني؛ لأنه قصر اهتمامه في ذلك على العلل التعليمية التي من شأنها أن تقرب فهم القاعدة للقارئ، من ذلك قوله في سياق حديثه عن فعل (أعوذ) من لفظ الاستعاذة: «ماضيه: «عاذ». وهو فعل مفرد ثلاثي مجرد، واوي معتلّ العين، ويقال له: الأجوف، وذو الثلاثة. أما كونه مفرداً ثلاثياً فواضح، وأما كونه مجرّداً؛ فباعتبار أنّه سَلِمَ من الزيادة على الحروف الأصلية التي تقابل بالفاء، والعين، واللام. وأما كونه واوياً؛ لأنّ ألفه

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٨.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٠.

(٣) القواعد الحسان: ق ٧٤.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٦) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٥.

(٧) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧١.

(٨) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

منقلبة عن واو كما يأتي بيانه. وأما كونه معتل العين؛ فلأن عينه حرف علة. وأما تسميته بالأجوف[1]؛ فباعتبار أن حرف العلة في جوفه، أي: في وسطه. وأما تسميته: بذي الثلاثة؛ فباعتبار أنك إذا رددته إلى نفسك وجدته على ثلاثة أحرف»[2].

كما اهتم بإبداء رأيه وموقفه صراحة في كثير من المسائل الخلافية، فرجح سبعة أقوال، وضعف ثمانية أخرى بألفاظ صريحة من مثل قوله: و هو ضعيف، وهو بعيد، وردّ هذا القول، من ذلك ترجيحه لرأي المبرد في اشتقاق كلمة (اسم) على رأي ثعلب، مع تعليل الترجيح، فقال: « واختلف في اشتقاقه فقال المبرد من البصريين: إنه مشتق من السمو، وهو العلو والارتفاع، فكأنه علم علا مسماه، فأوضحه وكشف معناه. وقال ثعلب من الكوفيين: هو مشتق من الوسم، والسمة، وهي العلامة، فكأنه علامة لما تحته. **والأول أقوى وأصح**؛ لأنه يصغر على سمي...» [3].

ومن ذلك ترجيحه للرأي الأول في تحديد العامل في (الرحمن الرحيم) من لفظ البسملة، فقال:« واختلف في العامل فيهما، فقيل: العامل فيهما هو العامل في موصوفهما. وقيل: العامل فيهما معنوي، وهو التبعية. **والأول أقوى**»[4].

ومن ذلك قوله: « **والأجود** أَنْ يُجَرَّ بـ«منذ» الماضي من الزمان

(١) من قوله: «فلأن... بالأجوف». سقط من (ب).

(٢) القواعد الحسان: ق ٤٢.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٦.

(٤) القواعد الحسان: ق ٤٧.

والحاضر»[١].

ومن ذلك ترجيحه لقراءة الرفع في قوله تعالى: (الحمدُ لله) مع التعليل فقال: « **والرَّفعُ أَجود**؛ لما فيه من العمومِ والدلالة على ثبات المعنى واستقراره...» [٢].

ومن ذلك تضعيفه تعليل أحد وجهي قراءة الكسر في قوله تعالى (الحمد لله)، فقال: « والثالثة: ﴿**الحمدِ**﴾: بالجرِّ[٣]، وفيه وجهان: أحدهما: اتباعاً لكسرة اللام من ﴿لله﴾ كما قالوا: المغيرة. فأتبعوا كسرة الميم للغين، **وهو ضعيف**..» [٤]. والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بما قدّمناه اختصاراً.

سابعاً: أبرز معالم منهج ابن ا النجار في كتابه.

١- تضمّن الكتاب الكثير من المسائل الخلافية[٥]التي من شأنها أن تفضي إلى إعلام القارئ بوجود أكثر من رأي في المسألة، وليس الغرض منها المناقشة والجدل.

٢- اتسم أسلوب الكتاب بالتنوع في عرض المادة، فضلاً عن تنوع الموضوعات، إذ مزج بين السرد والحوار، فقد كان مؤلفه يحاور نفسه بالسؤال والجواب، وينبه على ما يراه ضرورياً بلفظ (تنبيه)، ويقعِّد

(١) القواعد الحسان: ق ٥١.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٣) قراءة شاذة، نسبت إلى الحسن البصري. ينظر: مفردة الحسن البصري ١٩٩، والكشاف ١/ ١١٣، ونسبت أيضاً إلى زيد بن علي في المحرر الوجيز ١/ ٧٢.

(٤) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٥) ينظر: على سبيل المثال الورقات الآتية: ق ٥١،٥٣، ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٧٢، ٧٣.

بعض القواعد، فقد سأل نفسه تسعة أسئلة وأجاب عنها[1]، ونبه اثني عشر تنبيهاً[2]، وقعّد ست قواعد[3].

٣- اتسمت عبارته بالبيان والوضوح.

٤- التزم بتعليل الكثير من المسائل، تعليلاً يفضي إلى الفهم. وإبداء الرأي في المسائل الخلافية وترجيح الأقوى منها.

٥- الإفراط في التفريع والإسهاب في الشرح حتى أفضى به ذلك للخروج خارج نطاق علوم العربية، إلى علوم الفقه.

٦- تكررت فيه عبارة (اعلم أن) أكثر من ثلاثين مرة، عند افتتاح المسائل، وتكررت عبارة (فافهم ذلك) أكثر من خمس عشرة مرة عند ختمها.

٧- اعتمد اعتماداً كبيراً على الشاهد القرآني، ولا سيما القراءات القرآنية فهي عنده دليل قاطع، وبرهان ساطع.

٨- أفاد من الحديث الشريف في بعض المواضع.

٩- اعتمد على كلام العرب شعراً ونثراً.

---

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٢.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٧٠.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٧٢.

المبحث الخامس
كتاب الإفصاح

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف والكتاب.

١ – التعريف بالمؤلف.

أما المؤلف فلم أستطع البتّ به على وجه الدقة، على كثرة نسخ هذا الكتاب المخطوطة في مكتبات العالم؛ لأنها لم تحمل اسم مؤلفه، ولأن جميع من ذكره جهل نسبته، إلا عمر رضا كحالة فقد نسبه إلى (علي بن محمد القوشجي، السمرقندي، ت ٨٧٩هـ)، وهذه النسبة لا تثبت، لأن المؤلف قد ذكر السيوطي ت ٩١١هـ، وترحمّ عليه، فقال في نهاية إعرابه لسورة الفاتحة «وهذه الأحاديث الأربعة في الجامع الصغير للفاضل السيوطي، عليه رحمة الله القدير»[1]. ونقل أيضاً من كتابه تفسير الجلالين.

وذكره صاحب كشف الظنون فقال: «...لواحد من علماء الدولة المرادية،... صنفه لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته»[2].

والذي أميل إليه أن مؤلف هذا الكتاب هو: أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، تركي، من أهالي بيرة الفرات، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ، لما جاء في نهاية المخطوط، وهو قوله: «وقد تم ما في هذا الشرح من الكلام، والحمد لله على التمام، والصلاة على سيد الأنام، وعلى آله الكرام، وأصحابه العظام، حشرنا الله معهم في دار السلام، على يد الفقير

---

(١)الإفصاح : ق ٣٤.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠(عن الشاملة).

الحقير، المعترف بالعجز والتقصير، أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، الساكن في بلدة بيرة الفرات، في شهر جمادى الآخر، يوم الإربعاء، وقت الضحى، سنة تسع وأربعين ومئة وألف».

ذلك لقوله:«تم ما في هذا الشرح من الكلام»، ولم يقل مثلاً: تم النسخ، أو غير ذلك مما يستعمله النُّسَّاخ من العبارات، ثم إن من عادة المؤلفين تحقير أنفسهم، ولا سيما أن المؤلف تطغى عليه صبغة صوفية، ثم لِنقله عن علماء متأخرين كالسيوطي، ولأنّ المؤلف لم يُذكر في بداية المخطوط، إذ من عادة النساخ ذكر مؤلفي الكتب في مطالعها، ومن عادة المؤلفين ذكر أنفسهم في خاتمة كتبهم، كما فعل صاحبنا هذا، وهو أمر أَلِفتُه من خلال صحبتي الطويلة للمخطوطات، والعمل في فهرستها وتحقيقها. هذا والله وأعلم.

٢- التعريف بالكتاب :

أما الكتاب فاسمه (الإفصاح) وهي تسمية نص عليها مؤلفه في مقدمته، وهو يشتمل على إعراب سورة الفاتحة والكافية في النحو لابن الحاجب، ولا يزال مخطوطاً، فيما أعلم، على كثرة نسخه في مكتبات العالم كما تقدم، والنسخة التي بين يدي تقع في (٨٩) ورقة، تشغل سورة الفاتحة منها (١٢) ورقة، ويقع الكتاب ضمن مجموع يبدأ من الورقة (٢٣). و هذه النسخة هي موضع الدراسة التي اقتضتها طبيعة الكتاب؛ لأن مؤلفه قد خص الفاتحة بالإعراب، دون غيرها من سور القرآن الكريم، ثم أتبعها بإعراب كتاب الكافية في النحو.

أما سبب تأليفه: فقد أشار المؤلف في مقدمة كتابه بأنه قد صنفه لولد

أحد العلماء إلاّ أنه لم يصرح باسمه، فيما يبدو لشهرته في وقته، واكتفى بوصفه، فقال بعد أن فرغ من اسم الكتاب: «... وسألت الله أن ينفع به الولد الأعزّ، وكلّ من يحاول الصلاح...»[1] ثم قال: «اعلم يا قابل العلم والخطاب، علم الله ما في ذلك الكتاب، إنه قد كان لي إشارة صحيحة إلى تصنيفه، بل عبارة صريحة في تأليفه، من قبل الشيخ الفاضل، والمرشد الكامل، فريد عصره، وحيد الزمان، وصاحب التحقيق والعرفان، المؤيد من عند الله الملك المنان، أسكنه الله سبحانه في أعلى الجنان، في جوار حبيب الرحمن، آمين يا مجيب يا مستعان، فامتثلت بموجب الإشارة المذكورة، وعملت بمقتضى العبارة المزبورة، وشكرت الله على توفيقي العناية المشكورة...»[2].

وقد حاولت الوقوف على اسم هذا العالم، فوجدت حاجي خليفة[3] يقول بأن المؤلف وضع كتابه هذا لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته، ولم أقف على ترجمة له، والمشهور في كتب التراجم بهذه النسبة من المعاصرين للمؤلف، أحمد بن لطف الله السلانيكي، الصديقي المولوي، المشهور بمنجم باشي، ت ١١١٣هـ[4]. لعله المقصود.

ثانياً: قيمة كتاب الإفصاح العلمية.

أما من حيث قيمته العلمية: ونعني منه الفاتحة فقط، فهي تكمن في

(١) الإفصاح ق ٢٣.

(٢) الإفصاح ق ٢٣.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٢٧٠(الشاملة)

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٥٥، وهدية العارفين ١/ ١٦٧.(الشاملة)

تركيزه على ما لا يسع طالب العلم جهله من أمور فاتحة الكتاب، ولا سيما معاني ألفاظها اللغوية، ودلالاتها النحوية في سياقها الذي هي فيها، بشكل موجز ومختصر يفضي إلى الهدف بأيسر الطرق وأقصرها.

ثالثاً: أهم الموضوعات التي ذكرها مؤلف الإفصاح ومنهجه في عرضها.

الحق وإن كان المؤلف قد نصّ في مقدمة كتابه، على أن كتابه هذا موجز مختصر في إعراب الفاتحة، إلا أنه أقرب إلى التفسير منه إلى الإعراب بالمعنى الذي سبق بيانه في الكتب السابقة له، فهو بعد أن أنهى المقدمة التي أفصح فيها عن اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومصادره التي استقى منها مادته، شرع في بيان معاني ألفاظ الاستعاذة، وموقع كلّ منها الإعرابي في نحو صفحة واحدة تقريباً، ثم تناول البسملة في نحو خمس صفحات، ثم بقية كلمات الفاتحة التي استغرقت بقية الكتاب، وهو في ذلك لا يخرج بعيداً عن الجادة التي رسمها لنفسه، وهي تفسير ألفاظ الفاتحة على منهج المؤلفين القدامى، الذين يمزجون بين جملة من العلوم منها التفسير، والنحو، والصرف، والبلاغة، والقراءات.

أما منهجه في طريقة عرضها فهو بعد أن يذكر الكلمة التي يريد إعرابها، يبين معناها اللغوي، ثم موقعها الإعرابي، ثم يذكر ما فيها من مسائل أخرى صرفية أو بلاغية، أو وجه من وجوه القراءات، وذلك كقوله: «أعوذ بالله، أي: ألتجئ إليه، (من الشيطان) فَيعَال من شَطَنَ، إذا بعُد لبعده عن رحمة الرحمن، أو فعلان من شاط يشيط إذا هلك لهلاكه في الطغيان، (الرجيم) فعيل بمعنى المفعول، أي: المرجوم المطرود عن حضرة الحنان، والمرجوم: المطرود بالشهب بأمر المنان، وقيل: بمعنى فاعل، أي

الراجم بالوسوسة إلى قلب الغافل عن ذكر الديان. (فأعوذ) مضارع على صيغة المتكلم المستكن فيه، أعني: أنا. مرفوع المحلّ على الفاعلية عائد إلى المتكلم. والظرف الأول، أعني (بالله) متعلق بأعوذ على أنه مفعول به غير صريح له، والباء للالصاق، كما في أقسم بالله، والظرف الثاني، أعني (من الشيطان) متعلق بما تعلق به الأول، وكلمة (من) فيه لابتداء الغاية، يعني أبتدئ عَوَذِي...»[1].

ومن ذلك قوله في إعراب (الرحمن الرحيم) من البسملة: « الرحمن الرحيم: صفتان مشبهتان مبنيان من (رحم) بالكسر بعد جعله لازماً بمنزلة الغرائز بنقله إلى (رحم) بالضم، كما هو المشهور، وقيل: إن (الرحيم) ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نصّ على ذلك سيبويه، في قولهم: هو رحيم فلاناً. والرحمة في اللغة: رقة القلب وانعطافه، ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها، والمراد بها ههنا التفضل والإحسان بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب، فإن أسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات، والأول أبلغ من الثاني، زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، كما في (قَطَعَ)، و(قطّع)، وتقديمه عليه مع أن القياس يقتضي تأخيره عنه رعاية لأسلوب الترقي إلى الأعلى... وحذفت الألف من (الرحمن) في الخط تخفيفاً، ولم تحذف الياء من (الرحيم) خوفاً من اللبس بالرحم، وانجرارهما على أنهما نعتان لله تعالى على وجه المدح... وقيل الرحمن عطف بيان أو بدل من الله، والرحيم نعت الرحمن، ويجوز انتصابهما على المدح، بتقدير مبتدأ، أو فعل واجب الحذف، نحو هو، أو مُدح على لفظ

---

(١) الإفصاح ق ٢٣.

المجهول، الجملة الفعلية أو الاسمية منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب، وهو ظاهر دون المعنى حيث تفيد المدح والثناء»[1].

وهكذا يمضي المؤلف في عرض مادة كتابه، من غير خروج عن منهجه الذي رسمه وهو التركيز على تفسير ألفاظ الفاتحة على منهج القدامى كما تقدم القول.

رابعاً: مصادر مؤلف الإفصاح، ومنهجه في الإفادة منها:

قال المؤلف في مقدمة كتابه: «فهذا مختصر في إعراب الفاتحة وكتاب الكافية، وذكر شيء من المعاني، جمعته من كتب التفاسير، والأحاديث، والقراءات، والصرف، وا للغات، والكلام، والآداب، والأصول، والمعاني»[2]. هذا يدل دلالة واضحة على عدد المصادر التي استقى منها المؤلف مادة كتابه، وتنوعها، وقد رصدت جملة منها صرَّح بذكرها في إعرابه للفاتحة، وهي: كتاب سيبويه، والتبيان لأبي البقاء العكبري، وتفسير القرطبي، والكشاف للزمخشري، وزاد المسير لابن الجوزي، والمطول للتفتازاني، وشرح الكافية للجامي، وشرح الشريف للكشاف، وتفسير الجلالين، والجامع الصغير للسيوطي، وتفسير ابن كمال الوزير. وثمة علماء آخرون ذكر أسماءهم ولم يذكر كتبهم كالشيخ عبد القاهر الجرجاني، والخطابي، وأبي علي الفارسي، وآخرون لم يصرح بأسمائهم واكتفى بالقول: «قال بعض أرباب الحواشي[3]،..وأفاد بعض أولي الألباب[4]».

---

(١) الإفصاح ق ٢٥.

(٢) الإفصاح : ق ٢٣.

(٣) الإفصاح : ق ٨٢.

(٤) الإفصاح : ق ٢٩.

ومنهجه في ذلك إما أن ينسب القول لصاحبه من غير ذكر المصدر كقوله: «وهو أحد قولي الشافعي على ما ذكره القرطبي، ونقل الخطابي أنه قول ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم..» [١]، وقوله: «وعن أبي علي رحمه الله، أنه إذا ذكرت صفات المدح أو الذمّ وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف في الافتنان»[٢] .وإمَّا أنْ يذكر المؤلِّفَ والكتاب معاً، كقوله: «وقال الفاضل التفتازاني في المطول...» [٣]، و« قال ابن الجوزي في زاد المسير...»، وقال الفاضل شجاع الدين في الحاشية التي علقها على حاشية شرح العقائد للمولى الخيالي». وإما أنه يذكر المصدر فقط، كقوله: « ذُكر في تفسير الجلالين..» [٤]. وهو في ذلك قد ينقل القول نصاً، ويشير إلى نهايته، أو أنه يلخصه بعبارته.

خامساً: طبيعة الشواهد التي وردت في الإفصاح وكيفية توظيفها:

الحقُّ إنّ شواهد الإفصاح قليلة إذا ما قيست بالكتب السابقة له، ولا سيما الشواهد الشعرية فليس فيه بيت واحد من الشعر، أما على صعيد القرآن فقد استشهد به في نحو ثلاثة عشر موضعاً[٥]، احتج بها لبيان بعض وجوه الإعراب والمعاني، كما أنه ذكر جملة من وجوه القراءات ولاسيما في ألفاظ الفاتحة[٦]، ذكر بعضها للبيان والعلم، وذكر أخرى لبيان جواز بعض

(١) الإفصاح : ق ٢٥.

(٢) الإفصاح : ق ٢٥.

(٣) الإفصاح : ق ٢٦.

(٤) الإفصاح : ق ٢٤.

(٥) ينظر: الإفصاح : ق ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢.

(٦) ينظر: الإفصاح : ق ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢.

أوجه الإعراب.

وعلى صعيد الحديث الشريف، ذكر ثلاثة أحاديث فقط استدل بأحدها على أهمية البسملة في افتتاح الأعمال(١)، وبالآخر على فضل قراءة القرآن(٢)، وبالثالث على أهمية الدار الآخرة بالنسبة للمؤمن(٣).

سادساً: اهتمام مؤلف الإفصاح بالتعليل وإبداء الرأي:

لم يعن المؤلف بموضوع التعليل كما عني سابقوه، لأن غايته من وضع كتابه تختلف عن غاياتهم، فهو لم يقعِّد لعلم النحو، ولم يناقش مسائله الخلافية حتى يبدي رأياً فيه، وإنما كان همه منصرفاً لإفهام قارئه ما يراه ضرورياً من معاني كلمات الفاتحة ووجوه إعرابها، وبعض اشتقاقات ألفاظها، وبعض وجوه القراءات فيها، كما أنه لم يعنَ بإبداء رأيه، وإنما كان يكتفي بعرض أقوال العلماء وآرائهم، وإن عرضت له مسألة تحتاج لبيان بعض ما يشكل فيها، يعتمد في ذلك على أقوال العلماء، كقوله: « لِمَ لم يعتدّ أهل التفسير وأرباب البيان بالإضافة بمعنى في، وكانت رافعة لمؤنة؟ قلنا: لأن الاتساع فخامة المعنى، وكان بالاعتبار عندهما أولى، وأما النحوي فقد اعتدَّ بها لمقصود نظره في تصحيح العبارة عن ظاهرها. كذا في شرح الفاضل الشريف للكشاف»(٤). وإما أنه يعرض ذلك من غير نسبة لشهرته، وقد وقفت على نحو ثلاثة مواضع من هذا القبيل(٥).

---

(١) ينظر: الإفصاح : ق ٢٤.

(٢) ينظر: الإفصاح : ق ٣٠..

(٣) ينظر: الإفصاح : ق ٣٢.

(٤) الإفصاح : ق ٢٩.

(٥) الإفصاح : ق ٢٥، ٢٦.

سابعاً: أبرز معالم منهج مؤلف الإفصاح في كتابه:

بناء على ما تقدم يمكن أن نلخص أبرز معالم منهج مؤلف كتاب الإفصاح في تصديه لإعراب الفاتحة بالنقاط الآتية:

١- وضوح التركيز على الفاتحة لبيان دلالات ألفاظها ومعانيها في السياق التي هي فيه، مستعيناً بذلك بجملة من العلوم النحوية والصرفية، والبلاغية، وعلم القراءات، وهذه هي غايته الرئيسة، وبهذا يخالف بعض من سبقوه الذين اتخذوا من الفاتحة سبيلاً لخدمة علم النحو.

٢- اصطباغ منهجه بصبغة المفسرين القدامى، فهو أقرب للتفسير منه إلى كتب النحو، وهو بهذا يختلف عن الكتب السابقة له في بابه.

٣- غياب التعليل والتحليل وإبداء الرأي القاطع، إلا على نطاق ضيق جداً.

٤- قلة الشواهد القرآنية، قياساً على من سبقه، إذ لم تتجاوز الثلاثة عشر موضعاً، وكذا الأمر بالنسبة للحديث الشريف، إذ لم يذكر غير ثلاثة منها، أما الشعر وأقوال العرب وأمثالها فقد غابت تماماً.

٥- إثارة موضوعات جانبية لها تعلق بسورة الفاتحة، ولا علاقة لها بالإعراب، كخوضه في خلاف العلماء حول عدد آيات سورة الفاتحة، وخلافهم في البسملة أهي آية من الفاتحة أو لا.

٦- التصريح في كثير من الأحيان بأسماء الكتب التي اعتمد عليها، ونسبة الأقوال إلى أصحابها.

٧- الإكثار من قوله: «اعلم أن» في بداية الفقرات.

٨- الاهتمام بذكر وجوه القراءات لأحرف سورة الفاتحة، المتواتر منها والشاذ، مع نسبة الكثير منها إلى أصحابها.

٩- ظهور بعض ملامح التصوف، والجدل القائم على المنطق وعلم الكلام.

١٠- الاهتمام بإعراب المفردات والجملة في سياقاتها.

المبحث السادس
الموازنة بين الكتب الخمسة التي هي قيد الدراسة

إننا ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نوازن بين هذه الكتب من ناحيتين، الأولى من حيث التوافق، والثانية من حيث التميز والاختلاف، أما التوافق فيقسم إلى قسمين أيضاً، الأول: ما اتفقوا عليه جميعاً، والثاني: ما كان دون الإجماع.

أولاً: ما اتفق عليه الجميع:

١- اتفق جميع مؤلفي الكتب التي هي قيد الدراسة على اتخاذ سورة الفاتحة محوراً رئيساً ينظم عقد كتبهم، وهو ما جعلني أعقد هذه الدراسة للوقوف على الغاية من وراء ذلك.

٢- اتفقوا جميعاً على مصطلح(الإعراب) مضافاً إلى اسم من أسماء سورة الفاتحة، وإدراجه إما في العنوان الرئيس، وهو الأكثر، وإما في العنوان الشارح كما فعل صاحب الإفصاح.

٣- اتفقوا على تصدير القرآن الكريم في الاحتجاج والاستشهاد.

٤- احتجوا جميعاً بالحديث الشريف، ولكن على نطاق ضيق وتفاوت في مواضع الاستدلال.

٥- اتفقوا جميعاً على النفاذ من خلال ألفاظ الفاتحة لشرح وبيان ما يودون طرحه من الموضوعات النحوية، واللغوية والصرفية، وذلك على تفاوت بينهم في ذلك.

٦- اتفقوا جميعاً على إعراب الاستعاذة، وبيان معنى لفظة (آمين)، مع أنهما ليسا من القرآن.

٧- اتفقوا على استعمال أسلوب الحوار الذي يعتمد السؤال والجواب، على تفاوت بينهم من حيث الكثرة والقلة.

ثانياً: ما كان دون الإجماع:

١- اتفق جلهم، ماعدا الإسفراييني، على الاختصار والإيجاز.

٢- اتفق الإسفراييني وابن المنفلوطي، وابن النجار على كثرة التفريع، بحيث لا يكاد يشعر القارئ أنه يقرأ كتاباً في إعراب الفاتحة.

٣- اتفق الإسفراييني وابن المنفلوطي على تجريد كتابيهما من الموضوعات التي لا علاقة لها بالنحو الخالص.

٤- اتفق ابن النجار مع مؤلف الإفصاح على الخروج عن الموضوع الذي هو الإعراب إلى أمور أخرى شرعية.

٥- اتفق ابن خالويه، والإسفراييني، وابن النجار على تعليل المسائل الخلافية، وكان الأكثر تميزاً في هذا الباب الإسفراييني.

ثالثاً: التميز والاختلاف، وهو ما تفرد به أحدهم دون غيره.

ابن خالويه:

- تفرد بالتركيز على الأمور اللغوية وبيان معاني ألفاظ الفاتحة ودلالاتها، والألفاظ الغريبة التي تعرض له، أكثر من النحو.
- تفرد في التقدم، فهو أول من خص سورة الفاتحة بالإعراب، حَسْبَ ما رأيته من خلال بحثي في هذا الباب.

الإسفراييني:

- تفرد بالنص على تجريد كتابه من أي مسألة لا علاقة لها تعلقاً تاماً بالنحو العربي،

- تفرد في تعليل الكثير من المسائل النحوية الدقيقة، والتي هي موضع خلاف بين العلماء وأبدى فيها رأياً .
- تفرد كتابه بالسعة والشمول ودقة التخصص، فهو أكبر هذه المجموعة، وقد يعادلها مجتمعة.
- تفرد في وضع فهرس شامل لجميع الموضوعات النحوية التي عالجها.

ابن المنفلوطي:

- تفرد في عدم ذكر اسم أي إنسان، سواء كان عالماً، أو شاعراً أو غير ذلك عدا، رسول الله، صلى الله عليه وسلم. ويلاحظ تعمده في ذلك ولاسيما أسماء الشعراء، فلم يذكر حتى كلمة شاعر، وكان الأمر يقتضي ذلك أحياناً.
- تفرد بالتركيز على قواعد النحو الضرورية التي تفيد طالب العربية غير المختص، مع تلخيص كتابه من أي مسألة خلافية.
- تفرد في غياب شخصيته غياباً تاماً، فلا تكاد تلمح.
- جمع في عرض مادته بين منهج النحاة التقليدي، ومنهج معربي الفاتحة. إذ سرد الكثير من أبواب النحو متتابعة كما هي عليه في كتب النحاة التقليدية، بعد أن يلج إلى بعض أبوابه الرئيسة من خلال ألفاظ الفاتحة.

ابن النجار:

- امتاز بوضع الكثير من القواعد والفوائد، عقب شرحه للموضوعات وبيان القول فيها.
- تميز بكثرة تنوع الموضوعات التي تطرّق لها، إذ جعل كتابه أشبه بحديقة غَنَّاء، تريح القارئ، وتشدّه لطول المُكث.

مؤلف الإفصاح:

- تميز بالتركيز على تفسير ألفاظ الفاتحة، متخذاً من علوم العربية: نحوها وصرفها، وبلاغتها، سبيلاً لذلك، على عكس الكتب المتقدمة التي اتخذت من الفاتحة سبيلاً لفهم النحو.
- تميز بغياب الشاهد الشعري تماماً من كتابه.
- تميز بنسبة أقوال العلماء إلى أصحابها، والتصريح غالباً بأسماء الكتب التي نقل منها.
- تميز كتابه بظهور بعض ملامح التصوف والجدل المنطقي.

والخلاصة:إن مؤلفي هذه الكتب سلكوا طريقاً واحداً للوصول إلى غاياتهم، فما كان من توافق في مناهجهم فبسبب وحدة الطريق، وما كان من تفاوت واختلاف فبسبب اختلاف الغايات والأهداف، فضلاً عن تفاوت ثقافاتهم، ومتطلبات عصورهم.

الخـاتمـة

وفي الختام، وبعد حمد الله، والصلاة على رسوله الكريم، أقول: لعل من أهم ما توصل إليه هذا البحث أنه كشف النقاب عن منهج متميز من مناهج التأليف النحوي، بطريقة لم نألفها في غير هذا النوع من الكتب، فهي بمثابة حلقة وصل بين كتب النحو التي قعّدت للنحو بعيداً عن القرآن، أو أنها اعتمدت عليه على استحياء، وبين كتب المعاني والتفسير التي اتخذت من النحو أداة لتفسير كلمات القرآن وبيان معانيها، وكأن لسان حال هؤلاء الطائفة من المؤلفين يقول : ليس من الصعب أن نشرح ونبيِّن جميع قواعد النحو العربي من خلال سورة واحدة من القرآن، وبهذا يكون هذا البحث، بفضل الله، قد وقف على هذه الحلقة المفقودة، ونبَّه عليها.

ومن نتائجه أيضاً أن نبه على وجود طائفة من كتب النحو القرآني، إذا صح التعبير، لا تدلّ أسماؤها دلالة واضحة على فحواها، لذا فهي في منأى عن متناول أيدي الباحثين، لأن غير الناظر فيها، يعتقد أنها مجرد إعراب لألفاظ الفاتحة بالمفهوم الذي نعرفه اليوم، في حين أن ثلاثة منها كتب تامة في النحو العربي، ولكل واحد منها خصوصية لا يغني عنها الآخر.

ثم إني ومن خلال هذا البحث وجدت أن هذه المجموعة من الكتب تفيد ثلاث فئات من أهل العلم وطلابه، الفئة الأولى: وهم العامة، لتعلقها بسورة الفاتحة التي تهم كل مسلم، وهؤلاء يجدون بغيتهم فيما شاءوا من هذه الكتب. والفئة الثانية: وهم طلاب العربية غير المختصين الذين لا يريدون من العربية غير ما يقوِّم لسانهم، ويسدد بنانهم، وهذه الفئة تجد ضالتها عند ابن النَّجار، و ابن المنفلوطي، والفئة الثالثة: وهم أهل

الاختصاص، وهؤلاء يجدون ضالتهم عند ابن خالويه إذا ما راموا اللغة والمعاني، وعند الإسفراييني إذا ما راموا دقائق الأمور في مسائل الخلاف النحوي.

وبناء على ما تقدّم فإني أوصي طلاب العربية والباحثين في ميدانها الالتفات إلى هذه الطائفة من المؤلفات نظراً لأهميتها، كما أوصي بأهمية البحث عن مثيلاتها من كتب التراث، ولاسيما (الواضحة في إعراب الفاتحة) لعبد اللطيف البغدادي، الذي لا يزال في عداد المفقودات.

كما أنه من المفيد هنا أن نلفت أنظار الباحثين في علوم القرآن والتفسير إلى ضرورة دراسة الكتب التي تفردت بتفسير سورة الفاتحة في رسالة جامعية، تحت عنوان (كتب تفسير الفاتحة بيان وتأصيل)، ذلك لكثرة ما في هذا الباب من المخطوطات التي لا زالت تنتظر من يكشف النقاب عنها، ويلقي عليها الضوء من الباحثين والمهتمين.

وختاماً فالله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعيننا على خدمة كتابه العظيم، و التمسك بنهجه القيم، إنه أكرم مسؤول، وأفضل مأمول.

قائمة المصادر والمراجع

- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: د. مزيد إسماعيل نعيم، ورفائيل أنيس مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، مجلد ٢٨، العدد ١/ ٢٠٠٦م.
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨م.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- إعراب أم الكتاب (مخطوط): ابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبرهيم بن يوسف العثماني الديباجي، ت ٧٤٤هـ. مصورتي.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمد،ت ٣٧٠هـ، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، الحسين بن أحمد الهمذاني النحوي، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، (ت١٣٩٦هـ)، ط٧، دار العلم

للملايين، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل، ت ٨٤١هـ، تحقيق : علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- الإفصاح (مخطوط) : أمين بن ملا يوسف بن رمضان بن محمد اليوغرتجي، المتوفى بعد سنة ١١٤٩هـ. مصورة عن نسخة الأصل المحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض، رقم (١٧٧).
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٥- ١٩٧٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩م.
- البديع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: الدكتور جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢م.
- التحرير والتنوير: محمد طاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: الدكتور حسن الملخ، والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٥٤، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير الطبري: أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران: ابن الحمصي، أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، ت بعد ٩٢٤هـ، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضمية، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر في شرح الإيجاز: قطب الدين الكيذري، محمد بن الحسين، تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، نادي مكة الثقافي الأدبي، ١٣٢٥هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، ت ٨٥٢هـ، تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ابن معصوم الحسيني، علي بن أحمد بن معصوم، ت ١١١٩هـ، قطر، الدوحة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (ت١٠٨٩هـ)، مكتبة القدس، القاهرة، ١٩٥٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي، الهمداني، ت ٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت٧٦١هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، ط١، دمشق، ١٩٨٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن الرحمن بن محمد، ت ٩٠٣هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، ت ٨٥١هـ، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي، ت ٧٧١هـ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، دار الهجرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- طبقات الفقهاء الشافيعة: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، ت ٦٤٣هـ. تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٢م.
- طبقات القراء: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: الدكتور أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن محمد بن أحمد

بن عمر، ت ٧٥١هـ، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٤م.

- ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء: عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، جمادى الأخرة، ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦م.
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت ٣٢٥هـ، تحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان: الدكتور يوسف بن خلف العيساوي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ، تحقيق: برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: تاج الدين الإسفرايني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ. تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.
- الفهرست : ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحقيق: رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم،

مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.

- القواعد الحسان في إعراب أم القرآن: ابن النجار، محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، ت ٨٦٧هـ، مخطوط. مصورتي.
- كتاب الكليات: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، ت ١٠٩٤هـ، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ت١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- لباب الإعراب: تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ، تحقيق: الدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت ٢١٠هـ، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، وزارة الأوقاف،

القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني، وزارة الأوقاف في قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤م.
- المستنير في القراءات العشر: ابن سِوَار البغدادي، أحمد بن علي بن عبيد الله، ت٤٩٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: ابن القاصح علي بن عثمان بن محمد، ت٨٠١هـ، تحقيق: الدكتور عطية أحمد محمد الوهيبي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، مصورة عن طبعة مصر ١٩٥٥ – ١٩٧٢م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : ياقوت الحموي، ت

٦٢٦هـ، دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٥هـ.
- معجم الدراسات القرآنية: الدكتورة ابتسام مرهون الصفار، جامعة بغداد، ١٩٨٤م.
- معجم مصنفات القرآن الكريم: الدكتور علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، تحقيق: الدكتور مازن المباك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة: طاش كبري زاده، القاهرة، ١٩٦٨م.
- مفردة الحسن البصري: أبو علي الأهوازي، الحسن بن علي بن إبراهيم، ت ٤٤٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددّو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت ٤٧١هـ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المنصف في التصريف: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
- النكت في القرآن: علي بن فضال المجاشعي، ت ٤٧٩هـ، تحقيق: الدكتور إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي،

إستانبول، ١٩٥٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت.